الاقتصادية
ALEQTISADYAH

تابعونا
@aleqtisadyahkw
www.aleqtisadyah.com

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل «اشترك» عبر الواتس اب

الخميس 19 المحرم 1446 هـ • 25 يوليو 2024 • السنة الثانية | جريدة إلكترونية كويتية يومية متخصصة في مجال الاقتصاد | رقم العدد 106 | عدد الصفحات 18

هيئة أسواق المال

تحبط جريمة نصب جديدة في المهد... وتحذر!

1 قصة الإعلان التحذيري من هيئة الأسواق وتحركها الذكي بالاستفسار عن الترخيص

2 عملية نصب علنية عبر إعلانات مدفوعة ...من بوابة الإدراجات في البورصة

3 «هيئة الأسواق» تؤكد يقظتها ... كصمام أمان ومقصلة للمحتالين

كتب عادل العادل:

أ.د. أحمد الملحم

تطبيقا لأقصى درجات المسؤولية والحماية التي توفرها هيئة أسواق المال كرقيب على نشاط الأوراق المالية وكل ما يروج له، وتفعيلا للقانون المعنية بتنفيذه ولائحته التنفيذية وتعديلاتها، وإعمالاً لدور القطاعات المتخصصة رصدت وحدة الرصد والمتابعة في الهيئة «إعلان تجاري « في وسائل إعلام حول رغبة شركة كبرى في الإدراج في بورصة الكويت.

يقظة هيئة الأسواق دفعتها للاستعلام والبحث والتحري عن الشركة وترخيصها ونشاطها، وكانت المفاجأة أن الشركة لا تملك ترخيص أساساً وليس لديها مقر أو عنوان، ولا بيانات رسمية يمكن التوصل إليها.

تحذيرات الهيئة المتجددة والتي تشمل كل أنواع الاحتيال المالي مستمرة، لكن في المقابل على كل مستثمر ومراقب أو مهتم بالأسواق المالية اتباع القنوات الرسمية والتعامل مع الجهات المرخصة فقط.

لكن ما يجب التوقف أمامه أن الجريمة التي كانت «تحاك» تخطت كل الحدود، فالشركة ليست من فئة الشركات الورقية أو التي لا تملك أصول أو لا تملك أنشطة تشغيلية ... بل ليس لديها ترخيص ولا مقر أساساً.

وفي هذا الصدد قالت مصادر لـ«الاقتصادية» على أن الاحتيال المالي بات يتخذ أشكال عديدة وسيناريوهات مختلفة ويتم استخدام شتى الطرق الملتوية التي تعتمد بنسبة كبيرة على جهل معرفي أو ضغط نفسي على الضحية أو إغراءات بمكاسب مالية سريعة في ظل عالم مضطرب اقتصاديا، وفيما يلي صور مختلفة لنشاط المحتالين:

1 هناك نشاط محموم لقراصنة ومحتالين يستهدفون العديد من الدول المعروف عنها الثراء المالي، فيتم استخدام شتى أنواع الحيل المالية وتطويع التكنولوجيا الرقمية سواء عبر رسائل صوتية أو اتصالات أو غيرها والتي في الغالب تكون متشابهة لكنها لا تصل لحد التطابق.

2 أكدت المصادر أن الشخص المستهدف هو محور الارتكاز في المعادلة والعملية حيث إن تفاعله هو الذي يمكّن المحتال من تنفيذ جريمته.

3 شددت المصادر على أن المؤسسات المالية والمصرفية وحتى الجهات الرقابية ممثلة في هيئة أسواق المال تتمتع بأقصى وأعلى درجات الحماية من خلال عدة بوابات متتابعة.

4 يجب الحذر من الإغراءات المتعلقة بهامش الربح السريع وهيي الغالب أوهام لا أساس لها على أرض الواقع، فالقاعدة الاقتصادية البسيطة تقول كل هامش ربحي بمعدلات عالية حتما مخاطره مرتفعة.

5 تنبه هيئة الأسواق بأن الفرصة التي تأتي للمحتال تتخذ أشكال عدة مثل: استغلال ثغرات في نظام الأمان أو التحايل على النظام القانوني، والنقطة الأهم هي استغلال ثقة الناس في الآخرين ، أو غياب فصل المهام المتعارضة، ثم أخيراً إساءة استخدام السلطة.

6 تنبه الهيئة ضمن جهودها المستمرة في رفع درجات التوعية إلى أن المحتالين يعملون وفق أساليب حيث يتم استخدام سياسة « الضغط أو الحافز» الذي يقوم به المحتال على الضحية للوقوع في الفخ سواء عبر الوعود بمكاسب سريعة أو تهديد الضحية بالخسارة أو استخدام ضغوط نفسية على الضحية.

7 أيضا يجب الحذر من عمليات الانتحال التي تتم بأسماء مسؤولين أو شخصيات عامة أو جهات حكومية أو مالية أو تجارية وذلك عبر استخدام شعارات أو إنشاء مواقع إلكترونية مزيفة واستخدام روابط بعناوين مشابهة.

8 بعض المحتالين يعتمدون على الجهل المعرفي بالجهات المالية المرخصة أو الإجراءات الرسمية للحصول على الخدمات والمنتجات المالية وهي أبرز الثغرات التي تمثل مدخل رئيسي لعملية الاحتيال.

9 ثمة أساليب تعتمد على صيغة استعجال الأفراد لتقديم معلوماتهم الشخصية والمالية لمنعهم من التفكير بالموقف وتقييم خطورته، وهي أحد الأساليب ويتم خلال هذه الخطوة ترهيب الضحية بادعاء تجميد حساب بنكي أو ترغيبه بتحقيق استفادة من خصومات أو عروض خاصة.

10 ملف الاكتتابات والإدراجات وتسويق الأوراق المالية يقع تحت رقابة وإشراف الهيئة، وببساطة يمكن تصفح موقع الهيئة الرسمي والتأكد من الموافقات، أو الاستفسار المباشر حيث تتعاون الهيئة إلى أقصى درجة ممكنة في الرد على الاستفسارات سواء من الأفراد أو الشركات بشتى الطرق.

4 جريمة تخطت الحدود فالشركة ليست ورقية فقط أو بلا أصول ....الشركة لا تملك ترخيص ولا مقر

سيناريو عملية الاحتيال... وسر الرقم 17

تفتق ذهن مجموعة من الراغبين في الثراء السريع ومن خلال متابعتهم الحثيثة للساحة المالية وتلمسهم عملية الإقبال على اكتتابات الإدراجات لاسيما وأن آخر تغطية للأسهم المطروحة بلغت نحو 17 مرة حسب أرقام طرح « البيوت»، فتولدت لديهم فكرة تتمثل في الآتي:

أولاً: تقديم إعلان في وسائل إعلام برغبة واهتمام في «الإدراج» كمصيدة أولية تتمثل في... ترغيب المهتمين ومنحهم فرصة لتحضير سيولتهم لزوم المشاركة في الاكتتاب.

ثم تبدأ الخطوة التالية بتكليف مستشارين للإدراج أحدهم باسم أجنبي وآخر محلي لإضفاء المصداقية وتفخيم وتعظيم الطرح.

ثانياً: طرح كمية أسهم بسعر مغرٍ جداً ومناسب وفي متناول شرائح واسعة وقاعدة عريضة لتجميع أكبر مبلغ ممكن...

ثالثا: تحويل الأموال للخارج...! وإغلاق العملية " وليس الاكتتاب .

رابعاً: بعد مرور أسابيع وأشهر تتكشف خيوط الجريمة المالية.

النتيجة ... تكرار نفس الأخطاء " النصب العقاري – تيماس – الشركات الورقية – الوكالات الاستثمارية بفوائد باهظة ذهبت أدراج الرياح في الأزمة المالية»

هيكل تنفيذي فاعل

يحسب لهيئة أسواق المال أن كل قطاع وكل إدارة في هيكلها التنظيمي مفعلة بكامل طاقتها وفق الدور المرسوم لها قانونيا والمناطة به وهو ما يحقق التكامل والفاعلية في حدوث الأثر والفارق، هذا بالرغم من أنها جهة حكومية لكنها فاعلة ومؤثرة في نطاق نشاطها إعلاءً لمبدأ المسؤولية تجاه المستثمرين والمهتمين بالتعامل في الأنشطة المالية وتكاد تكون الجهة الفريدة التي تطبق الفاعلية المتحررة من قيود المركزية فيما يخص القيادات.

الإعلان ليس دليل كاف

ليس كل إعلان دليل على المصداقية، الأصل في التعاملات المالية هي التأكد من الموافقات الرسمية من الجهات المختصة والتريث والاستفسار خصوصا وأنه لا يوجد ما يدعوا للعجلة في هكذا ملفات.

الاستثمار المؤسسي ضمان وأمان

إزاء انتشار عمليات الاحتيال المالي فإن خيارات الاستثمار المؤسسي ضمان وأمان، والتركيز على التأكد من التراخيص وسمعة ملاك الشركة وتاريخ المؤسسة وعملاؤها وتعاملاتها، فمن غير المنطقي أن تهبط شركة «بالباراشوت « فجأة وتسوق نفسها كفرصة.

الشركات الموثوقة في السوق الكويتي معروفة ومعلومة.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 106 • الخميس 25 يوليو 2024 م • 19 المحرم 1446 هـ
aleqtisadyah.com

«بنك الخليج» يهتز... والأمل في «التحول»

أرباح النصف الأول تراجعت 21.3 %

إنخفضت من 35,846 إلى 28,215 مليون دينار

1 القروض والسلف زادت 380 مليون دينار بالنصف الأول مقارنة بالفترة المقابلة

2 ارقام البنك التشغيلية ضعيفة بسبب تقوقعه في السوق المحلي المخنوق

3 مصروفات التعامل مع الأطراف ذات الصلة 5 أضعاف إيراداتهم

تراجعت أرباح بنك الخليج عن فترة النصف الأول من العام الحالي بنسبة 21.3 % حيث بلغت ربحية الفترة 28.215 مليون دينار كويتي بواقع 7.42 فلس مقارنة مع النصف الأول من العام الماضي الذي بلغت أرباحه 35.846 مليون دينار كويتي بواقع 10.09 فلس.

وبلغت قيمة التراجع في أرباح البنك في فترة النصف الأول من العام الحالي بما قيمته 7,6 مليون دينار كويتي مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وعـزى البنك الانخفاض والتراجع في الأربـاح بشكل رئيسي إلى ارتفاع المخصصات وخسائر انخفاض القيمة بنحو 11.3 مليون دينار وكذلك المصروفات التشغيلية 1.4 مليون دينار مقابل زيادة في الإيرادات التشغيلية بلغت 4.6 مليون دينار.

في سياق أخر عكست ميزانية النصف الأول زيادة في إجمالي المصروفات من التعاملات مع الأطراف ذات الصلة بقيمة 25,982 مليون دينار كويتي مقابل إيرادات من التعاملات مع الأطراف ذات الصلة بلغت 5,722 ملايين دينار كويتي أي أن مصروفات الأطراف ذات الصلة 5 اضعاف الإيرادات من الأطراف ذات الصلة؟

لكن وفقا للمؤشرات التشغيلية لفترة النصف الأول لم تعكس الأرقام النتائج التشغيلية التي كانت مرجوة والتي استفادت منها بنوك متوسطة شبيهة في الحجم والتواجد المحلي فقط مثل البنك الدولي الذي تضاعفت أرباحة 102 % لفترة النصف الأول .

وعلى صعيد المؤشرات المالية للبنك بالأرقام :

1 بلغت إيرادات التشغيل في النصف الأول 96.878 مليون دينار مقارنة مع 92.256 مليون دينار بنسبة زيادة 5 % وهي نسبة ضئيلة تعكس ضعف في العمليات الرئيسية والاساسية للبنك حيث بلغت الزيادة فقط 4.6 مليون دينار فقط.

2 ارتفعت مصروفات التشغيل من مستوى 42.941 مليون دينار الى 44.296 مليون دينار بنسبة 3.155 %.

3 بلغ ربح التشغيل قبل المخصصات وخسائر انخفاض القيمة 52.582 مليون دينار مقارنة مع 49.315 مليون دينار بزيادة 3.267 مليون دينار فقط وهو أيضا يعكس ضعف في بند التشغيل حيث أن الزيادة لا تعكس النشاط الذي إنعكس على مجمل القطاع.

4 القروض والسلف لم تحقق أي طفرات تذكر رغم أنها تمثل صميم عمل البنك التشغيلي حيث بلغت في نهاية النصف الأول 5.553 مليار مقارنة مع نفس الفترة المقابلة من العام الماضي على أساس سنوي زادت فقط 380 مليون دينار حيث كانت تبلغ 5.173 مليار دينار فيما زادت من بداية العام وحتى نهاية النصف الأول بمقدار 357 مليون دينار حيث كانت تبلغ بنهاية 31 ديسمبر 2023 نحو 5,196 مليار دينار.

5 وفقا لبيانات البنك المالية تحمل القروض المصدرة إلى أعضاء مجلس الإدارة معدلات فائدة تتراوح بين 4.75 % و6.75 % كما في نهاية النصف الأول، علما أن القروض مكفولة بضمانات قيمتها 70.7612 مليون دينار كويتي .

6 استمرار البنك طوال العقود الماضية دون الخروج من السوق المحلي المخنوق بدا يظهر على حجم أعماله في ظل المنافسة الشديدة التي يشهدها السوق حيث يستحوذ الوطني وبيتك على الحصص السوقية الأكبر فيما يتشارك باقي البنوك في حصة ضئيلة وهي غير ثابتة حيث تتأثر وفقا للعديد من الظروف كما هو حاصل حاليا حيث يـتأرجح أداء البنك في نطاق محدود، حتى قبل المخصصات يلاحظ أن الزيادة في مستوى التشغيل قيمته3.267 ملون دينار.

مراقبون يرون أن المستثمرين يعلقون أمالا كبيرة على خطوة التحول إلى مصرف إسلامي حيث يمكن أن تفتح أفاق أوسع تشغيليا وتكون بداية للتوسع في أسواق خارجية يمكن أن تكون المملكة العربية السعودية أول الوجهات كسوق نشط اقتصاديا ويستوعب ومناسب لتلك الخطوة .

النتائج السلبية التي تحققت في النصف الأول 2024 قد تكون نقطة التحول نحو المضي قدماً في توجه أخر يبدا بخطوة التحول لنشاط مصرفي إسلامي تعقبه صفقة أخرى تتعلق بخروج ملاك ودخول أخريين .

«المالية» تصدر الحساب الختامي لدولة الكويت للسنة المالية 24/23 بعجز 1.6 مليار دينار

الإيرادات الفعلية بلغت 23.6 مليار دينار بانخفاض نسبته 17.9 % عن السنة الماضية

أصدرت وزارة المالية بيان الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2024، وذلك بعد مناقشته واعتماده من قبل مجلس الوزراء الموقر. حيث أن الحساب الختامي هو بيان بالإيرادات الفعلية والمصروفات الفعلية للدولة عن السنة المالية المنتهية، ولا يشمل المركز المالي للدولة أو الاحتياطيات المالية أو إيرادات صندوق احتياطي الأجيال القادمة التي لا تدخل في الحساب الختامي بل يعاد استثمارها كما نص عليه قانون إنشائه.

د. أنور المضف

أبرز مؤشرات الحساب الختامي للسنة المالية 2023/2024

- عجز فعلي بقيمة 1.6 مليار د.ك. مقارنةً بالفائض الفعلي بالحساب الختامي للسنة المالية السابقة 22/23 البالغ 6.4 مليار د.ك.
- انخفاض إجمالي الإيرادات الفعلية بنسبة 17.9 % مقارنةً بالحساب الختامي للسنة المالية السابقة 22/23.
- ارتفاع إجمالي المصروفات الفعلية بنسبة 12.7 % مقارنةً بالحساب الختامي للسنة المالية السابقة 22/23.
- إجمالي الإيرادات الفعلية بنسبة 17.9 % مقارنةً بالحساب الختامي للسنة المالية السابقة 22/23.
- بلغت قيمة المرتبات والدعوم 20.4 مليار د.ك. وتشكل 81% من إجمالي المصروفات.
- شكلت المصروفات الرأسمالية الفعلية 8 % من إجمالي المصروفات.
- بلغ معدل سعر البرميل في السنة المالية 84.36 دولار.
- بلغت نسبة الإيرادات النفطية 91 % من إجمالي الإيرادات المحققة.

البيانات الرئيسية:

ملاحظة: تبدأ السنة المالية بدولة الكويت في 1 أبريل من كل عام وتنتهي في 31 مارس من السنة التي تليها.

- إجمالي الإيرادات الفعلية: 23.6 مليار دينار .، بانخفاض نسبته 17.9 % عن السنة الماضية.
- الإيرادات النفطية الفعلية: 21.5 مليار د.ك.، بانخفاض نسبته 19.4 % عن السنة الماضية.
- الإيرادات غير النفطية الفعلية: 2.1 مليار دينار، بارتفاع نسبته 1.3 % عن السنة المالية الماضية.
- إجمالي المصروفات الفعلية: 25.2 مليار دينار . بارتفاع نسبته 12.7 % عن السنة الماضية.
- العجز الفعلي: 1.6 مليار دينار. مقارنةً بالفائض الفعلي بالحساب الختامي للسنة المالية السابقة 22/23 البالغ 6.4 مليار دينار .
- بلغ متوسط سعر برميل النفط الفعلي: 84.36 دولار أمريكي، كما بلغ المعدل اليومي للإنتاج 2.650 مليون برميل.

ملاحظة:

تم عرض توزيع المصروفات في هذا المستند حسب المكونات وهو التقسيم المستخدم في عرض الموازنة وذلك ليتم مقارنة الحساب الختامي بالموازنة بسهولة، أما توزيع المصروفات حسب الأبواب فهو متوفر للجمهور عبر موقع الوزارة، مع العلم بأن التوزيع حسب الأبواب هو التوزيع القانوني والفني ويشمل جميع المصروفات لكن لا يعرضها بسهولة لغير المختصين.

ملخص الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2024

(من 1 أبريل 2023 إلى 31 مارس 2024، الأرقام بالمليون د.ك.)

	ختامي 24/23 السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2024	ختامي 23/22 السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2023	% الفرق
الإيرادات			
الإيرادات النفطية	**21,528**	26,713	*(19.4%)*
الإيرادات غير النفطية	**2,117**	2,089	*1.3%*
إجمالي الإيرادات	**23,645**	28,802	*(17.9%)*
المصروفات			
المرتبات وما في حكمها	**(14,548)**	(12,977)	12.1%
الدعومات	**(5,882)**	(4,388)	34.0%
المصروفات الرأسمالية	**(1,868)**	(2,050)	(8.9%)
باقي المصروفات	**(2,908)**	(2,955)	(1.6%)
إجمالي المصروفات	**(25,206)**	(22,370)	*12.7%*
صندوق الأجيال القادمة	**0**	(64)	
الفائض / (العجز)	**(1,561)**	**6,368**	

الاقتصادية ALEQTISADYAH
العدد 106 • الخميس 25 يوليو 2024 م • 19 المحرم 1446 هـ
aleqtisadyah.com

تراجع طفيف لسيولة البورصة والسوق الأول يتماسك ويواصل الصعود

• القيمة السوقية تواصل المكاسب وتسجل 42,317 مليار دينار

كتب بدر العلي :

حافظت مستويات القيمة المتداولة في البورصة على مستوى جيد برغم تراجعها بنسبة 5.65 % مقارنة بتعاملات أول أمس إلا أن تخطيها حاجز الـ 41 مليون يعتبر مطمئن وجيد خصوصا في ظل تأخر الكثير من الشركات حتى الآن عن الإعلان عن نتائجها المالية الفصلية.

وبحسب مصادر مراقبة أكدت لـ «الاقتصادية» أن حالة التذبذب التي يشهدها السوق طبيعية، خصوصا في المرحلة الحالية التي تتباين فيها وجهات النظر، وتشهد الكثير من الأحداث السياسية والاقتصادية سريعة التغير إضافة إلى تذبذبات أسعار النفط، لكنها بالمحصلة عند مستويات جيدة.

على صعيد متصل تباين الأسعار واختلاف وجهات النظر يتيح فرص للمستثمرين للتنقل وإعادة التقييم، فيبقى العامل الأهم في المعادلة هو محافظة السوق على سائليته والتداولات القوية.

وجدير ذكره أن السوق سيكون على موعد خلال الفترة المقبلة مع ضخ مبالغ التوزيعات النقدية التي تقدر بقيمة 242.568 مليون دينار نتاج توزيع 10 % نقداً من الوطني وبيت التمويل.

من الطبيعي أن يعاد استثمار جزء من تلك السيولة في السوق مرة أخرى وهو ما سيعزز سيولة البورصة، وجدير ذكره أيضا أن هناك مبالغ أخرى منتظرة من شركات ستقوم بتوزيع نصفي أيضا.

تجدر الإشارة إلى أن السوق يخيم عليه الميل ناحية جني الأرباح السريع من جانب المستثمرين وهو ما تعكسه حركة الأسهم الصغيرة ومؤشرات السوق الرئيسي 50 والرئيسي الذين خالفوا اتجاه السوق الأول الذي حافظ على اتجاهه التصاعدي أمس.

عمليا السوق مقسم بين شريحة من أسهم الثقة والتوزيعات وشركات المناقصات وشركات مضاربية وأخرى ورقية لا زاد لديها سوى أنها رخيصة وتستهوي شريحة محددة تفضل هذا النوع على اعتبار أن تراجعاتها محدودة.

فيما هناك شركات أخرى تنتمي لمجاميع عائلية تسيطر عليها بنسب أغلبية وهذه الشركات تتمتع بثقة، خصوصا وأن هذه المجاميع تضع استثمارات ضخمة فيها وهي خارج المغامرات، وهناك أيضا تكتلات أخرى في السوق لديها شركات كثيرة منها شركة أو شركتين جيدتين والباقي شركات ورقية للتدوير.

مؤشرات البورصة :

- حافظ مؤشر السوق الأول على اتجاهه التصاعدي وارتفع 30.37 نقطة.
- تراجع مؤشر رئيسي 50 بنحو 10.511 نقطة.
- ارتفع المؤشر العام 22.65 نقطة.
- بلغت قمية السوق الرأسمالية 41.425 مليار دينار كويتي.
- بلغت القيمة السوقية للبورصة 42.317 مليار دينار.
- بلغت مكاسب السوق أمس 134.440 مليون.
- بلغ سعر برميل النفط الكويتي 83.9 دولار للبرميل.
- حققت قيمة التداولات تراجعا طفيفا بلغ 5.65% مقارنة مع يوم أول من أمس.

أداء الأسهم (إجمالي السوق)

الأكثر ارتفاعاً

الشركة	السوق	الإقفال (فلس)	التغير (فلس)	التغير (%)
ميزان	السوق الاول	879.00	79.00	9.88%
تحصيلات	السوق الرئيسي	41.40	3.30	8.66%
حيات كوم	السوق الرئيسي	78.70	5.40	7.37%
ثريا	السوق الرئيسي	108.00	6.00	5.88%
الخليجي	السوق الرئيسي	492.00	25.00	5.35%

الأكثر انخفاضاً

الشركة	السوق	الإقفال (فلس)	التغير (فلس)	التغير (%)
فنادق	السوق الرئيسي	147.00	-23.00	-13.53%
خليج ت	السوق الرئيسي	1,586.00	-83.00	-4.97%
مدار	السوق الرئيسي	92.50	-4.80	-4.93%
بيت الطاقة	السوق الرئيسي	79.40	-4.10	-4.91%
ايفا	السوق الرئيسي	263.00	-13.00	-4.71%

مؤشرات التداول

إجمالي السوق

	اليوم	اليوم السابق	التغير (%)
الكمية (سهم)	183,720,830	184,638,465	-0.50%
القيمة (د.ك.)	41,340,452	43,826,172	-5.67%
عدد الصفقات	12,547	14,283	-12.15%

السوق الأول

	اليوم	اليوم السابق	التغير (%)
الكمية (سهم)	112,110,746	102,659,043	9.21%
القيمة (د.ك.)	32,625,750	32,560,168	0.20%
عدد الصفقات	7,719	8,777	-12.05%

السوق الرئيسي

	اليوم	اليوم السابق	التغير (%)
الكمية (سهم)	71,610,084	81,979,422	-12.65%
القيمة (د.ك.)	8,714,702	11,266,004	-22.65%
عدد الصفقات	4,828	5,506	-12.31%

الأسهم الأكثر نشاطاً (إجمالي السوق)

من حيث الكمية

الشركة	السوق	سهم	النسبة إلى السوق %
جي اف اتش	السوق الاول	20,278,173	11.04%
عقارات ك	السوق الاول	15,762,523	8.58%
أرزان	السوق الاول	11,154,039	6.07%
مشاريع	السوق الاول	10,616,288	5.78%
ايفا	السوق الرئيسي	10,010,962	5.45%

من حيث القيمة

الشركة	السوق	د.ك.	النسبة إلى السوق %
بيتك	السوق الاول	6,265,055	15.15%
وطني	السوق الاول	4,807,297	11.63%
عقارات ك	السوق الاول	3,785,931	9.16%
ايفا	السوق الرئيسي	2,725,580	6.59%
أرزان	السوق الاول	2,078,722	5.03%

إفصاحات البورصة

1 تجديد ترخيص أنشطة أوراق مالية لـ «الشرق للوساطة»

وافقت هيئة أسـواق المال على تجديد ترخيص نشاط أوراق مالية لشركة الشرق للوساطة المالية لمزاولة نشاط وسيط أوراق مالية غير مسجل في بورصة الأوراق المالية. وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، اعتباراً من تاريخ 17 اكتوبر2024.

2 هيئة الأسواق تجدد 5 أنشطة لـ «كفيك»

منحت هيئة أسواق المال «كفيك للاستثمار» موافقة لتجديد ترخيص نشاط أوراق مالية لمزاولة الأنشطة التالية:

1 – مستشار استثمار.
2 – وسيط أوراق مالية غير مسجل في بورصة الأوراق المالية.
3– مدير محفظة الاستثمار.
4 – مدير نظام استثمار جماعي.
5– وكيل اكتتاب.

وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، اعتباراً من تاريخ 4 أكتوبر2024.

3 هيومن سوفت تحقق 19.9 مليون

أعلنت شركة هيومن سوفت عن تحقيق أرباح للنصف الأول بلغت 19.9 مليون بربحية للسهم بلغت 149 فلسا مقارنة مع 19.8 مليون دينار بواقع 148 فلسا للسهم.

4 «البيوت القابضة»عقد بقيمة 3.18 مليون دينار

أعلنت شركة البيوت القابضة أن إحدى شركاتها التابعة شركة بيت الموارد الكويتي لخدمات وإدارة الموارد البشرية قد فازت بترسية عقد تقديم خدمات موارد بشرية لشركة نفط الكويت لمدة 5 سنوات وتبلغ قيمة العقد 3.186 مليون دينار.

5 بورصة الكويت تجتمع 30 يوليو

أعلنت شركة بورصة الكويت عن اجتماع مجلس الإدارة يوم 30 يوليو الحالي لمناقشة البيانات المالية عن فترة النصف الأول من العام الحالي.

6 «كفيك» ندب خبير في مطالبة الصلبوخ

ذكرت شركة كفيك بخصوص المطالبة القضائية البالغ قيمتها 626.505 ألف دينار المرفوعة ضد شركة الصلبوخ التجارية قد تم نظر الدعوى بعد إحالتها إلى دائرة أسواق المال وأصدرت المحكمة حكم تمهيدي بندب خبير وذلك في جلسة 30 يوليو 2024.

7 إحالة دعوى عربي لمحكمة أسواق المال

أفادت شركة عربي أن القضية المرفوعة من الهيئة العامة للاستثمار تم إحالتها من المحكمة الكلية إلى محكمة أسواق المال.

والدعوى تتعلق بطعن هيئة الاستثمار بشأن بطلان تمثيل المعلن إليهم حامد البسام وطارق المعوشرجي وعبدالرحمن الحميدان وأحمد المليفي في عضوية الضمان الصحي.

8 المعادن تناقش بياناتها المالية 29 يوليو

أفادت شركة المعادن أنها ستناقش البيانات المالية للنصف الأول في 29 يوليو وموضوعات أخرى مدرجة على جدول الأعمال.

KAMCO INVEST

نشرة كامكو إنفست اليومية لمؤشرات بورصة الكويت

إعـداد إدارة البحـوث والاستراتيجيـات الاستثماريـة

24 يوليو 2024

أداء مؤشر السوق العام لبورصة الكويت مقابل الكمية المتداولة

أداء قطاعات بورصة الكويت

القطاعات	التغير اليومي	القيمة السوقية مليون د.ك	التغير اليومي	من بداية الشهر	من بداية العام
بورصة الكويت	▲	41,851.2	0.31%	3.21%	3.35%
الطاقة	▼	208.8	(1.52%)	3.52%	9.05%
مواد أساسية	▼	423.5	(0.03%)	(0.66%)	(0.11%)
صناعية	▲	2,714.2	0.73%	2.79%	(12.08%)
سلع إستهلاكية	▲	296.6	9.11%	18.95%	48.90%
رعاية صحية	=	224.4	0.00%	5.97%	(3.30%)
الخدمات الاستهلاكية	▲	1,124.6	0.37%	7.79%	3.57%
إتصالات	▲	3,048.5	0.38%	1.53%	(9.63%)
بنوك	▲	25,384.7	0.35%	3.24%	3.70%
التأمين	▼	923.5	(1.97%)	(8.20%)	1.05%
العقار	▼	2,868.8	(0.07%)	4.44%	11.09%
خدمات مالية	▲	4,430.3	0.15%	4.64%	18.82%
تكنولوجيا	▼	21.7	(2.69%)	(0.46%)	172.96%
منافع	=	181.5	0.00%	3.13%	(4.62%)

أداء المؤشرات

مؤشرات البورصة والقيمة الرأسمالية	القيمة	اليومي (نقطة)	اليومي (%)	الشهري (%)	من بداية العام (%)
مؤشر السوق الأول	▲ 7,802.69	30.4	0.39%	3.43%	4.36%
مؤشر رئيسي 50	▼ 5,822.76	(10.5)	(0.18%)	1.05%	6.11%
مؤشر السوق الرئيسي	▼ 6,015.15	(2.3)	(0.04%)	1.74%	8.00%
مؤشر السوق العام	▲ 7,154.95	22.6	0.32%	3.14%	4.95%
القيمة السوقية (مليون د.ك)	▲ 41,851.16	129.7	0.31%	3.21%	3.35%

مؤشرات التداول

مؤشرات التداول	القيمة	التغير اليومي %	المتوسط اليومي 2024	المتوسط اليومي 2023
الكمية المتداولة (مليون سهم)	183.8	(0.5%)	217.7	153.1
القيمة المتداولة (مليون د.ك)	41.4	(5.6%)	53.5	42.9
عدد الصفقات	12,587	(12.0%)	13,863	9,331

الاسم المختصر للشركة المدرجة	إقفال (دك)		السعر: التغير اليومي (فلس)	السعر: التغير اليومي (%)	القيمة المتداولة (ألف د.ك)	الكمية المتداولة (ألف سهم)	معدل دوران السهم منذ بداية العام	عائد التوزيعات النقدية	مضاعف السعر: للربحية	مضاعف السعر: للقيمة الدفترية	القيمة السوقية (مليون دك)	إقفال خلال 52 أسبوع (د.ك): الأعلى	إقفال خلال 52 أسبوع (د.ك): الأدنى
وطني	0.874	=	0.0	0.0%	4,807	5,483	8%	4.0%	12.7	1.92	7,277.3	0.956	0.841
خليج ب	0.277	▲	1.0	0%	1,481	5,359	32%	4.3%	15.8	1.34	1,053.3	0.292	0.248
تجاري	0.512	=	0.0	0%	0	0	0%	6.8%	8.5	1.41	968.7	0.550	0.490
اهلي	0.300	▲	5.0	2%	1,560	5,259	9%	3.0%	15.3	1.26	747.9	0.307	0.222
الدولي	0.190	▲	1.0	1%	1,073	5,656	58%	2.4%	14.9	0.97	323.6	0.192	0.147
برقان	0.194	▲	3.0	2%	232	1,204	10%	3.1%	15.2	0.83	702.1	0.208	0.165
بيتك	0.733	▲	4.0	1%	6,265	8,539	10%	2.7%	19.7	2.18	11,505.0	0.760	0.667
بنك بوبيان	0.573	▼	-1.0	0%	519	905	6%	1.4%	28.4	2.84	2,407.0	0.611	0.561
بنك وربة	0.183	=	0.0	0%	59	325	22%	1.5%	19.9	1.25	399.6	0.188	0.166
البنوك				3.2%	15,998	32,730		3.0%	15.3	1.34	25,385		
سنرجي	0.034	▼	-1.5	-4%	7	209	25%	0.0%	NM	0.76	6.8	0.042	0.028
بترولية	0.508	▼	-9.0	-2%	3	5	1%	5.7%	11.5	0.91	91.8	0.525	0.410
نابسكو	0.772	▼	-1.0	0%	2	2	1%	7.5%	8.5	1.70	74.9	0.900	0.724
بيت الطاقة	0.079	▼	-4.1	-5%	0	1	12%	0.0%	NM	1.21	3.6	0.254	0.057
آبار	0.125	▼	-4.0	-3%	252	1,970	83%	0.0%	11.0	0.42	31.7	0.141	0.092
الطاقة				3.5%	263	2,188		6.6%	11.0	0.91	209		
سكب ك	0.528	▼	-2.0	0%	25	47	12%	23.5%	5.6	1.45	34.3	0.750	0.404
بوبيان ب	0.583	=	0.0	0%	151	258	25%	10.2%	17.6	1.19	311.8	0.692	0.572
الكوت	0.767	=	0.0	0%	0	0	0%	6.5%	9.4	2.02	77.4	0.779	0.750
مواد أساسية				-0.1%	175	304		10.2%	9.4	1.45	424		
الخصوصية	0.100	▲	1.0	1%	18	179	58%	4.8%	9.5	0.58	18.7	0.114	0.097
اسمنت	0.176	=	0.0	0%	8	46	37%	2.8%	42.7	0.64	125.5	0.222	0.133
كابلات	1.660	▲	20.0	1%	394	238	23%	3.9%	18.2	1.32	345.6	1.640	1.176
سفن	0.949	▼	-1.0	0%	58	62	27%	3.2%	21.5	2.26	171.0	0.975	0.775
بورتلاند	0.870	=	0.0	0%	24	28	4%	8.0%	13.5	1.09	87.2	0.928	0.820
ورقية	0.190	▼	-1.0	-1%	34	178	28%	6.7%	13.0	1.00	18.9	0.230	0.154
معادن	0.095	▼	-0.5	-1%	4	45	6%	0.0%	38.2	1.11	8.5	0.144	0.081
أسيكو	0.080	▼	-0.7	-1%	53	664	25%	0.0%	NM	0.89	26.4	0.101	0.066
الوطنية للبناء	0.183	▲	1.0	1%	1	7	2%	5.4%	12.1	0.74	65.7	0.189	0.154
المعدات	0.031	▼	-0.4	-1%	23	719	179%	0.0%	NM	0.69	2.5	0.060	0.025
إستهلاكية	0.112	▲	2.0	2%	50	447	118%	0.0%	23.9	1.16	33.6	0.132	0.104
أجيليتي	0.285	▲	3.0	1%	668	2,351	53%	6.7%	8.4	0.77	727.4	0.368	0.266
تنظيف	0.046	▲	1.1	2%	1	30	23%	0.0%	14.1	0.37	10.6	0.059	0.038
الرابطة	0.050	▲	2.5	5%	17	333	16%	0.0%	NM	0.59	13.8	0.070	0.039
المعامل	0.347	▼	-6.0	-2%	40	116	20%	4.2%	18.9	1.37	45.2	0.389	0.218
هيومن سوفت	2.679	▲	17.0	1%	108	40	17%	13.0%	8.8	3.90	361.0	3.428	2.540
امتيازات	0.086	▲	0.2	0%	0	3	6%	0.0%	NM	2.23	3.4	0.143	0.051
المشتركة	0.713	▲	2.0	0%	129	180	74%	4.2%	12.3	2.07	122.0	0.783	0.410
يوباك	0.178	▲	3.0	2%	2	13	4%	0.0%	43.0	0.64	67.2	0.248	0.112
ألافكو	0.225	▼	-1.0	0%	12	53	9%	0.0%	NM	0.99	214.2	0.227	0.178
مبرد	0.088	=	0.0	0%	8	92	49%	5.7%	7.4	0.72	14.4	0.105	0.079
المتكاملة	0.564	▲	17.0	3%	379	680	40%	3.5%	31.3	2.21	142.7	0.596	0.480
قيوين ا	0.086	=	0.0	0%	0	0	0%	5.8%	10.8	0.62	31.0	0.100	0.084
جي تي سي	0.384	=	0.0	0%	8	22	12%	5.7%	9.1	1.08	57.6	0.420	0.324
صناعية				2.8%	2,040	6,525		5.4%	13.5	0.99	2,714		
مواشي	0.112	▲	1.0	1%	25	223	22%	0.0%	33.7	0.76	23.4	0.126	0.098
ميزان	0.879	▲	79.0	10%	559	668	23%	2.3%	21.2	2.35	273.2	0.839	0.547
سلع الاستهلاكية				18.9%	584	892		2.3%	27.4	1.56	297		
التقدم	0.416	=	0.0	0%	0	0	0%	4.8%	NM	0.87	62.4	0.481	0.398
ميدان	0.800	=	0.0	0%	0	0	3%	0.0%	10.8	2.28	162.0	0.800	0.262
رعاية صحية				6.0%	0	0		4.8%	10.8	1.58	224		

الاسم المختصر للشركة المدرجة	إقفال (دك)		السعر: التغير اليومي (فلس)	السعر: التغير اليومي (%)	القيمة المتداولة (ألف د.ك)	الكمية المتداولة (ألف سهم)	معدل دوران السهم منذ بداية العام	عائد التوزيعات النقدية	مضاعف السعر: للربحية	مضاعف السعر: للقيمة الدفترية	القيمة السوقية (مليون دك)	إقفال خلال 52 أسبوع (د.ك): الأعلى	إقفال خلال 52 أسبوع (د.ك): الأدنى
سينما	1.329	=	0.0	0%	0	0	1%	5.5%	11.1	1.49	123.1	1.493	1.091
فنادق	0.147	▼	-23.0	-14%	0	1	0%	0.0%	8.7	1.40	8.3	0.228	0.134
م.سلطان	0.096	▲	0.1	0%	18	185	11%	0.0%	NM	0.77	26.9	0.122	0.088
ايفا فنادق	1.083	▼	-3.0	0%	116	108	38%	0.0%	13.8	11.18	248.3	1.147	0.570
أولى وقود	0.137	▲	3.0	2%	6	47	2%	3.6%	10.3	0.79	55.4	0.155	0.132
منتزهات	0.071	▲	0.4	1%	12	167	39%	2.6%	7.6	0.48	14.9	0.081	0.065
الجزيرة	0.967	▲	15.0	2%	451	469	29%	2.9%	NM	9.41	212.7	1.427	0.810
السور	0.140	▲	4.0	3%	9	67	2%	3.6%	14.3	0.75	56.6	0.160	0.130
فيوتشر كيد	0.120	▲	1.0	1%	444	3,639	385%	6.6%	37.6	0.97	13.8	0.193	0.095
جياد	0.017	▲	0.1	1%	8	443	182%	0.0%	NM	0.81	3.2	0.023	0.014
النخيل	0.180	▼	-4.0	-2%	5	26	47%	2.2%	53.3	1.69	9.4	0.381	0.062
العيد	0.205	=	0.0	0%	289	1,408	76.5%	2.4%	16.2	1.33	62.2	0.218	0.175
الغانم	1.057	=	0.0	0%	613	578	NA	6.5%	10.1	3.80	289.7	1.218	1.002
الخدمات الاستهلاكية				7.8%	1,970	7,136		3.6%	12.4	1.33	1,125		
زين	0.456	▲	3.0	1%	617	1,359	11%	7.7%	11.4	1.59	1,973	0.534	0.444
أريد	1.038	▼	-2.0	0%	37	36	3%	13.4%	16.4	0.98	520.2	1.558	1.000
أس تي سي	0.549	▼	-1.0	0%	188	344	8%	6.4%	16.5	2.52	548.3	0.621	0.526
حيات كوم	0.079	▲	5.4	7%	1	13	13%	0.0%	NM	0.87	6.9	0.110	0.070
إتصالات				1.5%	843	1,750		7.7%	16.4	1.28	3,049		
كويت ت	0.575	=	0.0	0%	0	0	3%	6.6%	8.6	0.68	106.3	0.600	0.460
خليج ت	1.586	▼	-83.0	-5%	0	0	1%	2.3%	21.7	1.91	450.0	2.000	1.380
اهلية ت	0.800	=	0.0	0%	0	0	3%	3.7%	8.2	1.16	173.4	0.938	0.566
وربة ت	0.137	▲	1.0	1%	17	123	23%	7.1%	3.8	0.84	33.5	0.152	0.096
الاعادة	0.380	▲	15.0	4%	2	5	0.5%	1.8%	9.1	1.31	109.4	0.450	0.300
أولى تكافل	0.167	▲	2.0	1%	43	262	96.6%	0.0%	NM	1.85	17.8	0.474	0.053
وثاق	0.042	▲	2.0	5%	68	1,632	286%	0.0%	29.6	1.12	4.6	0.062	0.023
ب ك تأمين	0.191	=	0.0	0%	0	0	0%	10.4%	6.8	0.84	28.5	0.000	0.000
التأمين				-8.2%	130	2,023		5.1%	8.6	1.14	924		
صكوك	0.051	▲	0.3	1%	21	405	68%	0.0%	5.6	0.95	29.4	0.058	0.047
عقارات ك	0.242	▲	2.0	1%	3,786	15,763	94%	1.1%	20.9	1.55	243.0	0.248	0.189
متحدة	0.048	=	0.0	0%	22	457	23%	0.0%	14.8	0.32	62.5	0.060	0.046
وطنية	0.086	▼	-0.8	-1%	59	687	47%	0.0%	NM	0.47	159.8	0.108	0.063
صالحية	0.428	▼	-1.0	0%	393	916	21%	3.4%	16.8	1.41	254.0	0.471	0.406
تمدين ع	0.380	▲	1.0	0%	0	1	1%	4.4%	9.9	0.66	152.6	0.410	0.354
اجيال	0.279	▲	2.0	1%	55	196	3%	3.6%	10.7	0.43	58.4	0.286	0.235
المصالح ع	0.030	=	0.0	0%	0	0	0%	0.0%	NM	0.61	6.9	0.000	0.000
ع عقارية	0.071	▲	0.1	0%	85	1,200	124%	4.2%	56.1	0.73	26.7	0.084	0.065
الإنمـاء	0.061	▼	-0.1	0%	3	43	19%	0.0%	40.0	0.65	27.3	0.077	0.050
المباني	0.857	▼	-3.0	0%	203	236	16%	1.6%	18.3	1.94	1,196	0.897	0.747
إنجازات	0.102	=	0.0	0%	0	0	4%	4.8%	10.5	0.59	34.5	0.107	0.084
التجارية	0.143	=	0.0	0%	767	5,349	32%	2.7%	16.8	0.91	268.5	0.148	0.100
سنام	0.176	▲	1.0	1%	81	458	337%	0.0%	24.0	1.79	19.4	0.276	0.148
أعيان ع	0.076	▲	0.3	0%	44	583	47%	6.6%	18.6	0.51	31.6	0.093	0.072
عقار	0.058	▲	1.0	2%	1	11	18%	3.4%	8.0	0.46	13.5	0.069	0.055
العقارية	0.033	=	0.0	0%	0	0	15%	0.0%	NM	1.48	6.2	0.038	0.027
مزايا	0.069	▲	0.4	1%	33	482	50%	0.0%	NM	0.92	37.1	0.083	0.066
تجارة	0.058	=	0.0	0%	12	210	8%	6.9%	10.0	0.52	21.5	0.065	0.054
التعمير ك	0.014	=	0.0	0%	0	0	0%	0.0%	NM	0.30	3.3	0.000	0.000
أركان	0.112	▼	-2.0	-2%	10	93	8%	5.4%	NM	0.82	28.1	0.127	0.075
أرجان	0.073	▲	1.4	2%	0	1	70%	0.0%	3.5	0.22	18.6	0.150	0.069
منشآت	0.144	=	0.0	0%	34	235	41%	0.0%	3.5	1.80	46.4	0.166	0.116
م الاعمال	0.059	▼	-0.1	0%	0	5	5%	8.2%	11.7	0.76	34.9	0.077	0.053
ريم	0.000	=	0.0	0%	0	0	0%	0.0%	0.0	0.00	0.0	0.000	0.000
مينا	0.081	▲	0.9	1%	41	518	365%	0.0%	NM	1.04	11.0	0.097	0.031
مراكز	0.057	▲	1.8	3%	78	1,392	22%	0.0%	44.7	0.31	7.9	0.088	0.041

الاسم المختصر للشركة المدرجة	إقفال (دك)		السعر: التغير اليومي (فلس)	السعر: التغير اليومي (%)	القيمة المتداولة (ألف د.ك)	الكمية المتداولة (ألف سهم)	معدل دوران السهم منذ بداية العام	عائد التوزيعات النقدية	مضاعف السعر: للربحية	مضاعف السعر: للقيمة الدفترية	القيمة السوقية (مليون د.ك)	إقفال خلال 52 أسبوع (د.ك): الأعلى	إقفال خلال 52 أسبوع (د.ك): الأدنى
مشاعر	0.066	▼	-0.8	-1%	14	211	27%	0.0%	7.7	0.65	10.6	0.089	0.061
المساكن	0.029	=	0.0	0%	41	1,389	250%	0.0%	NM	0.65	2.9	0.039	0.023
دلقان	0.117	▼	-1.0	-1%	84	718	68%	4.2%	12.2	1.01	7.0	0.185	0.117
ثريا	0.108	▲	6.0	6%	47	430	3%	0.0%	32.4	0.90	15.8	0.141	0.083
أسس	0.080	▼	-2.0	-2%	17	211	5%	5.0%	5.4	0.66	8.7	0.110	0.069
بيتك ريت	1.068	=	0.0	0%	85	79	22%	1.6%	NA	NA	25.2	1.149	1.033
العقار				4.4%	6,015	32,281		4.2%	12.2	0.66	2,869		
كويتية	0.175	▼	-1.0	-1%	18	104	119%	5.7%	7.9	0.77	91.8	0.227	0.127
تسهيلات	0.188	▲	2.0	1%	12	65	5%	8.0%	10.7	0.61	95.5	0.197	0.153
ايفا	0.263	▼	-13.0	-5%	2,726	10,011	166%	0.0%	6.9	1.97	126.3	0.282	0.001
استثمارات	0.256	▲	3.0	1%	151	591	53%	5.9%	28.5	1.04	204.0	0.308	0.235
مشاريع	0.110	▼	-2.0	-2%	1,177	10,616	22%	0.0%	17.9	0.89	550.3	0.135	0.106
ساحل	0.067	▲	0.4	1%	35	526	45%	7.5%	10.6	0.61	31.1	0.079	0.065
البيت	0.063	▲	1.6	3%	268	4,268	28%	0.0%	NM	0.64	25.2	0.063	0.049
أرزان	0.184	▼	-2.0	-1%	2,079	11,154	99%	1.1%	22.6	1.04	159.0	0.239	0.175
المركز	0.129	=	0.0	0%	1	5	11%	4.6%	6.5	0.62	65.1	0.139	0.097
كميفك	0.097	▼	-3.7	-4%	1	9	18%	0.0%	48.9	0.85	21.3	0.123	0.069
الاولى	0.040	▼	-0.7	-2%	109	2,753	72%	0.0%	NM	0.79	17.6	0.060	0.032
الخليجي	0.492	▲	25.0	5%	56	118	11%	0.0%	69.7	4.50	200.0	0.467	0.309
أعيان	0.156	▲	2.0	1%	348	2,247	83%	4.8%	NM	1.08	103.6	0.191	0.145
بيان	0.066	▼	-2.7	-4%	646	9,325	95%	0.0%	62.8	1.10	15.2	0.070	0.037
أصول	0.075	▼	-3.3	-4%	3	45	14%	13.3%	NM	0.67	9.5	0.110	0.073
كفيك	0.071	▲	1.4	2%	0	0	40%	0.0%	NM	0.77	22.1	0.083	0.061
كامكو	0.098	=	0.0	0%	1	13	24%	5.1%	8.9	0.54	33.4	0.110	0.085
وطنية د ق	0.098	▼	-1.4	-1%	95	973	132%	5.7%	12.1	0.59	23.0	0.114	0.098
يونيكاب	0.164	▲	3.0	2%	527	3,240	202%	0.0%	NM	1.91	36.7	0.193	0.083
مدار	0.093	▼	-4.8	-5%	0	0	7%	0.0%	NM	0.87	19.1	0.122	0.076
الديرة	0.393	=	0.0	0%	0	0	2%	0.0%	NM	1.33	36.1	0.575	0.260
الصفاة	0.083	▲	0.7	1%	24	288	63%	0.0%	37.9	1.09	32.0	0.109	0.079
اكتتاب	0.019	=	0.0	0%	0	0	43%	0.0%	NM	0.65	6.1	0.024	0.016
نور	0.268	=	0.0	0%	11	40	23%	2.9%	3.9	1.11	136.8	0.281	0.211
تمدين أ	0.580	=	0.0	0%	0	0	0%	5.1%	14.1	0.58	197.5	0.608	0.425
الإماراتية	0.051	▲	1.8	4%	0	1	44%	0.0%	6.4	0.85	9.0	0.053	0.031
آسيا	0.040	▼	-0.1	0%	46	1,140	47%	0.0%	NM	0.43	32.5	0.050	0.040
راسيات	0.394	▲	1.0	0%	448	1,143	150%	0.0%	68.4	5.11	59.1	0.400	0.259
الامتياز	0.050	▲	0.2	0%	17	336	33%	0.0%	NM	0.36	53.5	0.068	0.043
منازل	0.035	▲	0.5	1%	289	8,230	179%	0.0%	NM	1.32	14.9	0.044	0.025
صناعات	0.223	▼	-2.0	-1%	929	4,158	28%	2.2%	14.0	1.02	537.4	0.234	0.194
وربة كبيتل	0.152	▼	-1.0	-1%	0	1	175%	0.0%	NM	1.50	4.6	0.184	0.102
عربي قابضة	0.380	▲	17.0	5%	334	892	18%	0.0%	NM	5.00	197.2	0.526	0.283
التخصيص	0.039	▲	0.5	1%	28	727	31%	0.0%	NM	0.44	23.7	0.044	0.029
تحصيلات	0.041	▲	3.3	9%	8	206	63%	0.0%	NM	1.34	6.8	0.097	0.020
القابضة م ك	0.234	▲	1.0	0%	83	353	4%	7.9%	5.7	3.13	263.7	0.287	0.224
تمويل خليج	0.100	▲	0.6	1%	2,024	20,278	29%	4.5%	10.7	1.23	349.1	0.100	0.076
إنوفست	0.094	▲	2.1	2%	262	2,778	101%	3.2%	20.2	0.65	28.9	0.127	0.072
عمار	0.061	▲	2.0	3%	0	3	2%	0.0%	8.7	0.54	11.9	0.074	0.053
المنار	0.059	=	0.0	0%	12	200	38%	5.1%	7.6	0.52	15.5	0.077	0.056
البورصة	2.080	▲	4.0	0%	365	175	14%	3.6%	25.8	7.73	417.6	2.180	1.705
بيوت	0.489	▲	3.0	1%	174	358	24%	0.0%	19.1	2.76	146.7	0.535	0.460
خدمات مالية				4.6%	13,306	97,369		5.1%	13.0	0.88	4,430		
الأنظمة	0.217	▼	-6.0	-3%	5	24	132%	0.0%	NM	1.83	21.7	0.298	0.076
تكنولوجيا				-0.5%	5	24		0.0%	NM	1.83	22		
شمال الزور	0.165	=	0.0	0.0%	95	578	11%	3.0%	14.1	1.39	181.5	0.184	0.146
منافع				3.1%	95	578		3.0%	14.1	1.39	182		
اجمالي بورصة الكويت				3.2%	41,425	183,800		3.00%	13.27	0.97	41,851		

ملاحظة: مضاعف السعر للربحية محتسب على اساس الاسعار الحالية وصافي الارباح لـ 12 شهر المنتهية في 31 مارس 2024. مضاعف السعر للقيمة الدفترية محتسب على اساس الأسعار الحالية وحقوق المساهمين كما في 31 مارس 2024. العائد الجاري للأسهم محتسب على أساس التوزيعات النقدية لعام 2023 والأسعار الحالية. الشركات التي تختلف في سنواتها المالية يتم التعامل معها بشكل منفصل لإجراء أية تعديلات ضرورية بعد إعلان آخر نتائج مالية. NA غير مطابق NM غير قابل للاحتساب

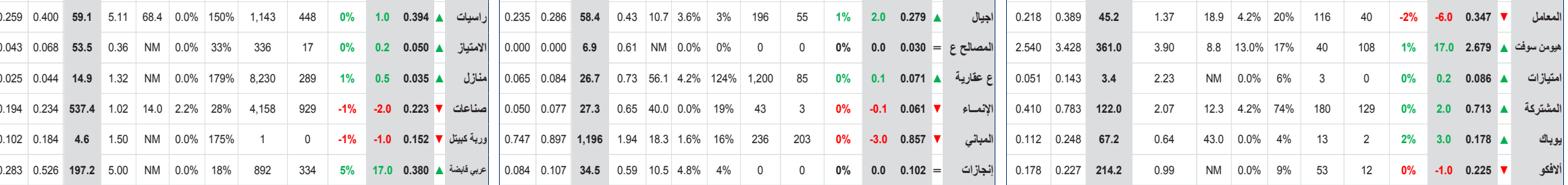

«الاقتصادية» تنشر تفاصيل الاستراتيجية الصناعية الوطنية لدولة الكويت 2035 (28)

استراتيجية قطر الصناعية نموذج في البناء وتحديد الأهداف وترسيخ الأسس

- ركزت على مواءمة المخرجات التعليمية مع المهارات المطلوبة للصناعة

كتب خالد السهل:

تواصل «الاقتصادية « نشر الاستراتيجية الوطنية لدولة الكويت التي أنجزتها الهيئة العامة للصناعة وأقرها مجلس إدارة «الهيئة» والتي تحوي العديد من المفاصل والمرتكزات الاستراتيجية الحديثة التي تغطي قطاعات جديدة، وأخرى تأخذ في الحسبان تحقيق الأمن الغذائي والدوائي وتطرقت لأول مرة إلى أنشطة المشتقات البتروكيماوية والمعرفة وغيرها من القطاعات المستقبلية الطموحة.

المتصفح للاستراتيجية يمكنه أن يتفاءل بمستقبل القطاع الصناعي لكن أهل القطاع الحقيقيين « وأصحاب المهنة « غير متفائلين خصوصا وأن لهم تجارب مريرة أبسطها في ملف توزيع القسائم المتعثر منذ سنوات، وخير دليل ملف منطقة الشدادية الصناعية التي زارها أكثر من 5 وزراء ولم يتحلحل هذا الملف.

باختصار، القطاع الصناعي يعد أهم قطاع اقتصادي يمكن البناء عليه ليكون الرديف القوي الآمن للنفط الذي يشكل أكثر من 90% من ميزانية الدولة، فالصناعة قطاع منتج مدر للسيولة ويحقق قوة اقتصادية ومالية في آن واحد.

ومن مميزات السوق الكويتي أن الخبرة الصناعية متوافرة والطموح كبير ورأس المال وفير، لكن كل ما يحتاجه الصناعيين توفير بيئة مرنة سهلة لممارسة أعمالهم وتوفير الأراضي للجادين.

طبيعة المرحلة المقبلة دعت الصناعيين للمطالبة بنفضة شاملة لهذا القطاع بقوة 10 درجات على مقياس ريختر، لتجديد دماء القطاع وتشكيل فريق أو مجلس صناعي مختصر العدد، مسؤول، تتم محاسبته بشكل سنوي على أرض الواقع وفقا للإنجازات الفعلية وليس الشعارات الورقية المكتوبة.

وتعميما للفائدة لرواد القطاع الصناعي، تنشر « الاقتصادية « الاستراتيجية الصناعية التي أنجزتها «الهيئة» وذلك على حلقات مغلفة بالأمل أن تجد هذه الاستراتيجية طريقها نحو التنفيذ لدعم رؤية التحول الاستراتيجي للاقتصاد، وفيما يلي التفاصيل:

تجارب مجلس التعاون في تطوير القطاع الصناعي

حالة القطاع الصناعي الخليجي

الصناعة التحويلية من أهم العوامل للتنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون؛ حيث تؤكد السياسات الصناعية للدول عبر العالم على الأهمية المركزية للتنمية الصناعية في النمو الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز التنافسية الصناعية في المجالات كافة، وتوسيع القاعدة التصديرية؛ بهدف الاستفادة من عولمة الأسواق وتحسين الوصول إليها. ومن خلال إدماج الصناعات في سلاسل القيمة العالمية بالشكل المناسب، تستفيد الدول من الفرصة المتاحة في التجارة العالمية مما يساهم في المزيد من النمو.

تتشابه مكونات القطاعات الصناعية في معظم دول الخليج نظرا لتشابه المواد الأولية المتوفرة للصناعة، وهي بالأساس النفط والغاز وتشابه اهتمامات وتطلعات شعوب المنطقة بتحقيق منظومات الامن الغذائي والطبي والمائي. وعلى مستوى الصناعات التنافسية تبقى صناعة تكرير النفط والصناعات البتروكيماوية وصناعة المعادن الأساسية هي الصناعات الأهم. أما من حيث الصناعات الموجهة للأسواق المحلية، فصناعة المواد الغذائية وصناعة مواد البناء والمعادن المشكلة هي الأكثر انتشارا.

توزيع الأنشطة الصناعية الرئيسية حسب نسب القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي :

يظهر توزيع الأنشطة الصناعية في دول مجلس التعاون مجتمعة أهمية قطاع البتروكيماويات في جميع الدول الخليجية، خصوصاً في كل من المملكة العربية السعودية ودولة قطر.

نشاط صناعات تكرير النفط هو أيضاً نشاط صناعي مهم في جميع دول المجلس.

نشاط المعادن الأساسية والمعادن المشكَلة هي الأنشطة الرئيسية في كل من الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية.

نشاط الصناعات الغذائية والمشروبات من الأنشطة التي تحظى بأهمية وطنية، وتشكّل جزءا مهما من القيمة المضافة من الصناعات الخليجية.

قطاع المعدات والأجهزة الكهربائية والإلكترونية من الأنشطة التي بدأت تأخذ أهمية كبيرة في دول المجلس مع التقدم التكنولوجي والاعتماد على الأجهزة والمعدات في جميع جوانب الحياة.

تجربة دولة قطر

تهدف الاستراتيجية الوطنية للصناعة التحويلية 2023 - 2030 إلى زيادة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي إلى 87.1 مليار ريال قطري في عام 2030.

وتركز الاستراتيجية على جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية إلى قطاع الصناعة التحويلية، والتنويع من الهيدروكربونات، وزيادة القيمة المحلية، وبناء قطاع تصنيع موجه نحو التصدير، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص. علاوة على ذلك، تستهدف استراتيجية الصناعة التحويلية الرقمنة المتسارعة والنشر الواسع لأدوات الثورة الصناعية الرابعة، بالإضافة إلى

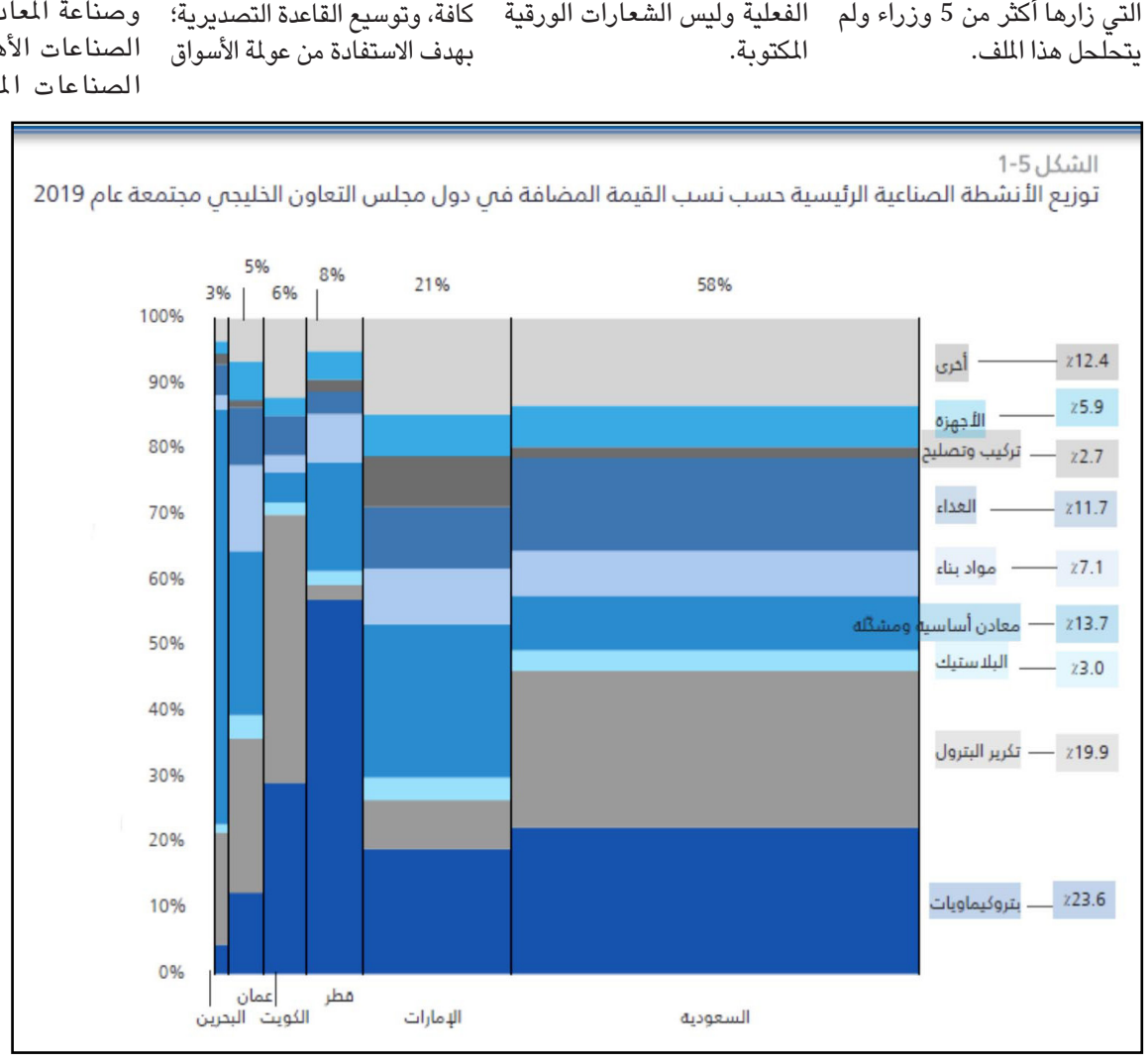

استراتيجية طموحة بمخالب رقمية وأدوات الثورة الصناعية الرابعة

تستهدف رفع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي إلى 1.78 مليار ريال قطري عام 2030

- اعتمدت على مبادئ الاقتصاد الدائري لتقليل النفايات وبناء مصانع أكثر استدامة

تعميق البحث والتطوير التطبيقي لزيادة الإنتاجية، وتحفيز الابتكار وتسريع التحول إلى الصناعة التحويلية الذكية والصناعات القائمة على المعرفة. كما تركز الاستراتيجية على بناء البنية التحتية للجودة اللازمة لتحسين جودة المنتجات المحلية وقدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية. بالإضافة إلى ذلك فإن الاستراتيجية تهدف إلى مواءمة المخرجات التعليمية مع المهارات المطلوبة من قبل قطاع الصناعة التحويلية، وزيادة مشاركة القوى العاملة القطرية في هذا القطاع الحيوي. كما تركز استراتيجية قطر الوطنية للصناعة التحويلية 2023 - 2030 أيضًا على اعتماد مبادئ الاقتصاد الدائري لتقليل النفايات، وبناء قطاع أكثر استدامة.

تجربة الإمارات العربية المتحدة

أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة المعروفة باسم "مشروع 300 مليار" انطلاقا من الهدف الرامي إلى زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 300 مليار درهم قبل نهاية عام 2031. وتهدف الاستراتيجية إلى تطوير القطاع الصناعي بما يتماشى مع التزامات الدولة في تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير حلول الطاقة النظيفة، وتحفيز الابتكار في المجال الصناعي، والاستهلاك والإنتاج بشكل مسؤول.

تتضمن الإستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة العديد من المشاريع، وتسعى من خلالها دولة الإمارات إلى زيادة فاعلية واستدامة مراحل دورة الإنتاج وسلاسل التوريد عبر تعزيز منظومة الأبحاث والتطوير، ومنظومة المواصفات والمعايير الخاصة بالقطاع الصناعي التي توفّر البنية التحتية للجودة، فضلًا عن تطبيق سياسات التصنيع المستدام، التي من شأنها تقليل استهلاك الموارد، ودعم جهود العمل المناخي، وتحقيق حيادية الكربون.

تجربة المملكة العربية السعودية

يهدف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية وخطة التنفيذ (2018 - 2022) إلى تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومنصة لوجستية عالمية، وتعظيم القيمة المتحققة من قطاعي التعدين والطاقة، والتركيز على محوَري المحتوى المحلي والثورة الصناعية الرابعة، ليساهم البرنامج بشكل كبير في تعظيم الأثر الاقتصادي وتنويعه للقطاعات المستهدفة، واستدامة نمو تلك القطاعات وتحقيق ريادتها، وخلق بيئة استثمارية جاذبة فيها. كما أصدرت وزارة الصناعة والثروة المعدنية الهوية الجديدة واعتمدت استراتيجيتها المؤسسية في أكتوبر 2021.

أصدرت وزارة الصناعة والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية استراتيجيتها للتنمية الصناعية في نهاية 2021. وتقوم الاستراتيجية على ثلاثة محاور رئيسة هي: بناء القدرات المحلية للمملكة التي تساعدها على مواجهة التحديات وضمان الاستمرارية، بالإضافة إلى الاستثمار في الموارد الطبيعية، واستغلال الموقع الجغرافي المتميز للوصول إلى العالم من خلال الاستثمار في عدد من الصناعات التحويلية التي سيكون لها قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، والتطلع إلى المستقبل من خلال التركيز على الصناعات المستقبلية التي تؤهل المملكة للمنافسة مع الدول الأخرى.

المملكة العربية السعودية:

- يستهدف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومنصة لوجستية عالمية
- تعظيم القيمة المتحققة من قطاعي التعدين والطاقة والتركيز على محوَري المحتوى المحلي والثورة الصناعية الرابعة
- ترسيخ أركان الصناعة لتساهم في تعظيم الأثر الاقتصادي وتحقيق الريادة
- خلق بيئة استثمارية جاذبة فيها الهوية الجديدة

الإمارات: أطلقت الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة المعروفة باسم «مشروع 300 مليار»

- تستهدف زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 300 مليار درهم قبل نهاية عام 2031
- تسعى الإمارات إلى زيادة فاعلية واستدامة مراحل دورة الإنتاج وسلاسل التوريد
- تستهدف تعزيز منظومة الأبحاث والتطوير ومنظومة المواصفات والمعايير الخاصة بالقطاع الصناعي
- توفّر البنية التحتية للجودة وتطبق سياسات التصنيع المستدام لتقليل استهلاك الموارد ودعم جهود العمل المناخي

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 106 • الخميس 25 يوليو 2024 م • 19 المحرم 1446 هـ
aleqtisadyah.com

الوطني NBK

تقرير البنك الوطني عن الاقتصاد المصري

عودة الاستقرار وتعيين الحكومة الجديدة قد يحفزان الإصلاحات

• تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي إلى 2.2% في الربع الثالث من السنة المالية 2024/2023 مقابل 2.3% في الربع الثاني من العام، إلا أن قراءات مؤشر مديري المشتريات ونمو الائتمان الحقيقي وضعف التضخم تشير إلى أن النشاط الاقتصادي ربما يكون قد وصل إلى أدنى مستوياته

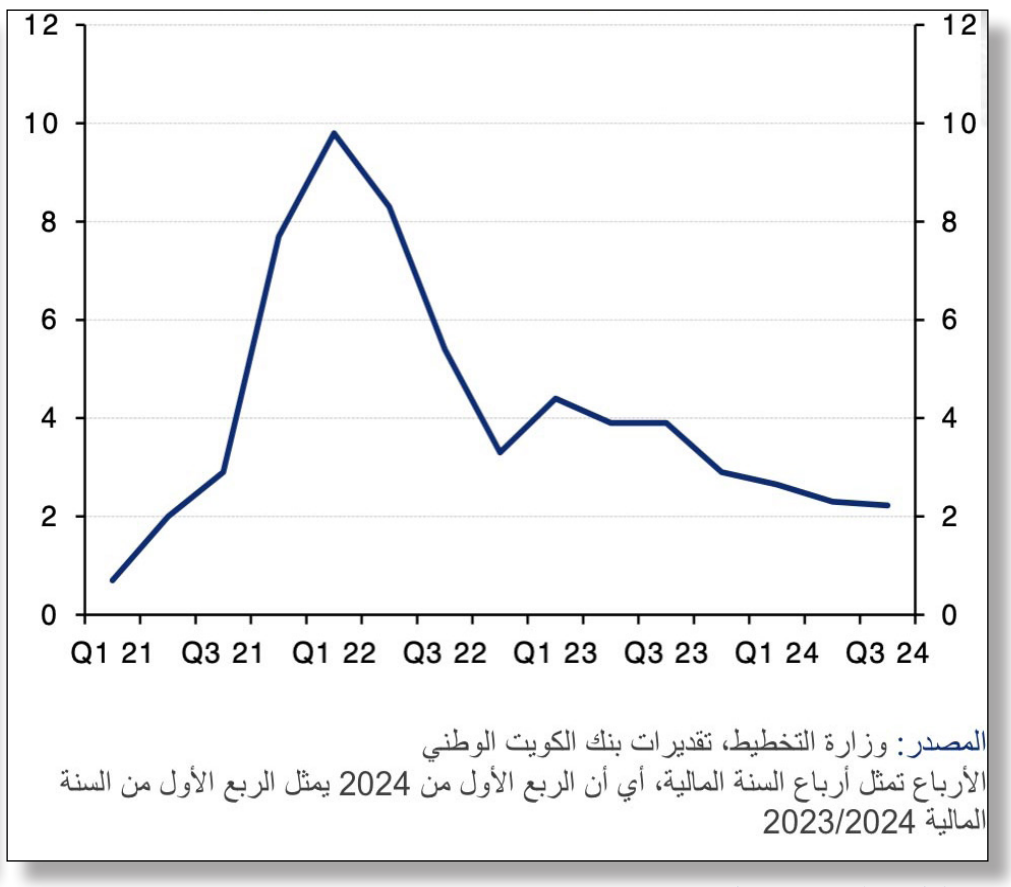

المصدر: وزارة التخطيط، تقديرات بنك الكويت الوطني
الأرباع تمثل أرباع السنة المالية، أي أن الربع الأول من 2024 يمثل الربع الأول من السنة المالية 2023/2024

الرسم البياني 2: عجز الحساب الجاري

(مليار دولار)

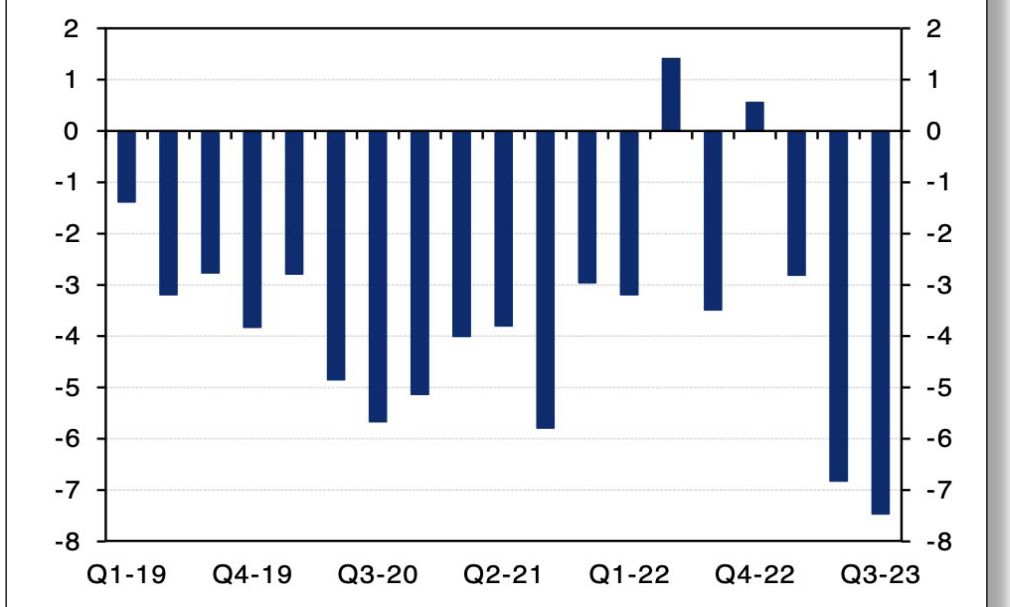

المصدر: البنك المركزي المصري، تقديرات بنك الكويت الوطني
ملاحظة: الأرباع مخصصة للسنة المالية

لم يستغرق الأمر وقتاً طويلاً حتى بدأت السلطات المصرية الاستفادة من الإصلاحات الاقتصادية التي طرأت في شهر مارس الماضي، ف حين أن خطوة تعيين الحكومة الجديدة في يوليو لاقت ترحيباً واسعاً على الصعيدين المحلي والإقليمي، الأمر الذي بعث معنويات التفاؤل مرة أخرى لأول مرة منذ سنوات. ونرى على وجه الخصوص إمكانية اتساق ومواءمة السياسات الخاصة بثلاث وزارات رئيسية تركز على التنمية الاقتصادية (وهي تحديداً وزارات المالية والاستثمار، والتخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي التي تم دمجها حديثاً)، حيث يتولى زمام إدارتها جيل من الشباب (يبلغ من العمر 50 عاماً في المتوسط) من المسؤولين ذوي الخلفيات المهنية في عدد من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للمساهمة في تطوير السياسات، وإن كان ذلك استناداً إلى خطة متوسطة الأجل لم يتم الإعلان عنها بعد.

في الوقت ذاته، بدأ الاقتصاد في إظهار مؤشرات مبكرة على الانتعاش في ظل تباطؤ وتيرة التضخم، وارتفاع مقاييس النمو، واستقرار الجنيه المصري، وتصحيح أوضاع المالية الخارجية. ومن غير المرجح أن يؤدي خفض الدعم المتوقع تطبيقه خلال الأشهر المقبلة إلى تعطيل اتجاه تراجع معدلات التضخم، الأمر الذي سيساهم في إفساح المجال أمام خفض أسعار الفائدة اعتباراً من سبتمبر.

وفي حين تخرج مصر الآن من مرحلة الأزمة بفضل التحركات الجوهرية على صعيد السياسيات الاستثنائية بما في ذلك خفض قيمة الجنيه المصري والاستثمارات الإماراتية الضخمة في مشروع رأس الحكمة التي ساهمت في تأمين تدفقات هائلة من رأس المال، لا تزال هناك تحديات اقتصادية كبرى قائمة. وستترقب الأسواق والمستثمرون ووكالات التصنيف الائتماني الأحداث القادمة، خاصة ما إذا كانت الحكومة ستشرع في المرحلة الثانية من عملية الإصلاح المتعلقة بتعزيز بيئة الأعمال وإدارة التواصل الفعال فيما يتعلق بأجندة الإصلاحات الجديدة.

ربما يكون النمو قد وصل إلى أدنى مستوياته بين شهري يناير ومارس

تشير أحدث البيانات إلى مواصلة النمو الاقتصادي لمساره الهبوطي، إذ تباطأت وتيرته للربع الخامس على التوالي إلى 2.2% على أساس سنوي في الربع الثالث من السنة المالية 2024/2023 (يناير - مارس 2024) مقابل 2.3% في الربع السابق. ونتوقع أن يقترب نمو الربع الرابع من 2.5% مع وصول المعدل المسجل للعام بأكمله إلى 2.4% مقابل 3.5% في العام السابق.

وقد تكون الفترة الممتدة بين شهري يناير ومارس 2024 هي الأصعب على كل من الشركات الافراد، حيث شهدت تقلبات شديدة في سعر الجنيه المصري في السوق الموازية، ووصل سعر الدولار الواحد إلى 70 جنيهاً مصرياً (مقابل السعر الرسمي 31 جنيهاً مصرياً للدولار الواحد) قبل أن تخفض الحكومة قيمة الجنيه في بداية شهر مارس، إلى جانب رفع سعر الفائدة التراكمي بنسبة 8% خلال هذا الربع والذي أثّر سلباً على الشركات والافراد. ولم يتم إصدار بيانات مفصلة بعد، لكننا نتوقع تباطؤ وتيرة الاستهلاك بسبب تآكل القوة الشرائية (بلغ معدل التضخم ذروته عند 35.7% في فبراير) والنقص الشديد في السلع، الأمر الذي أثّر سلباً على قطاعي التصنيع والخدمات.

تدهور عجز الحساب الجاري كما كان متوقعاً بشكل كبير في فترة التسعة أشهر الأولى من السنة المالية 2024/2023 على خلفية تراجع إنتاج الغاز وانخفاض التحويلات المالية، إلا أننا نتوقع تقلص مستوى العجز في السنة المالية 2025/2024.

نرى إمكانية رفع التصنيف الائتماني السيادي على خلفية مرونة نظام سعر الصرف المستدام، وعودة صافي الأصول الأجنبية إلى المنطقة الإيجابية، والاستقرار السياسي بعد الانتخابات.

بإمكان الحكومة الجديدة الشروع في تطبيق عدد من الإصلاحات الجوهرية لضمان استمرار تدفقات العملات الأجنبية ويمكن للاقتصاد أن يزدهر بما يتجاوز التأثير الاستثنائي لصفقة رأس الحكمة.

ودعم مؤشر مديري المشتريات هذا الرأي، إذ ارتفعت قراءة المؤشر في الفترة الممتدة ما بين أبريل ويونيو إلى 48.5 نقطة مقابل 47.6 نقطة في الربع السابق وأنهى تداولات السنة المالية 2024/2023 مغلقاً عند 49.6 نقطة، بالقرب من المستوى المحايد 50 نقطة الذي نتوقع تجاوزه في الأشهر المقبلة. ويعتبر هذا الأداء من أعلى المستويات التي يصلها مؤشر مديري المشتريات منذ سبتمبر 2021. وتجاوزت العديد من المؤشرات الفرعية بالفعل حاجز الـ 50 نقطة، بما في ذلك مؤشرات التوظيف والإنتاج المستقبلي وطلبات التصدير الجديدة. ومن وجهة نظرنا، نرى أن هذا التحسن يعكس استقرار الاقتصاد الكلي بصفة عامة بما في ذلك انخفاض معدلات التضخم، واستقرار سعر الصرف، وتوافر العملات الأجنبية. ونتوقع المزيد من التحسن في الفترة المقبلة مع استمرار تراجع التضخم وبدء خفض أسعار الفائدة، كما نتوقع تسارع وتيرة النمو العام المقبل (السنة المالية 2025/2024) إلى 3.5-4.0%.

اتساع عجز الحساب الجاري بسبب انخفاض إنتاج الغاز

اتسع عجز الحساب الجاري خلال فترة التسعة أشهر الأولى من السنة المالية 2024/2023 (يوليو إلى مارس) إلى 17.1 مليار دولار مقابل 5.3 مليار دولار في الفترة المماثلة من السنة المالية 2023/2022 فيما يعزى بصفة رئيسية إلى الانخفاض الشديد في إنتاج الغاز الطبيعي في مصر، الأمر الذي دفع الميزان التجاري النفطي إلى تسجيل عجز قدره 5.1 مليار دولار. من جهة أخرى، تحسن العجز التجاري غير النفطي بمقدار 1.5 مليار دولار إلى 23.7 مليار دولار، الأمر الذي يرجع أساساً إلى انخفاض الواردات بنسبة 3% بسبب القيود المفروضة عليها، كما تباطأت تحويلات المصريين المقيمين في الخارج إلى 14.5 مليار دولار (17-% على أساس سنوي). أما على الصعيد الإيجابي، فظلت عائدات السياحة قوية، إذ نمت بنسبة 5.3% على أساس سنوي على الرغم من التوترات التي تشهدها الساحة الإقليمية في الوقت الحالي.

وكان وضع الحساب الراس مالي إيجابياً، حيث أدى انخفاض قيمة الجنيه المصري في مارس إلى استلام مصر الشريحة الأولى بقيمة 15 مليار دولار من صفقة رأس الحكمة إلى جانب حصولها على تدفقات كبيرة من استثمارات اجنبية في أدوات الدين المحلية. وانعكست تلك التطورات في وصول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 23.7 مليار دولار (من 7.9 مليار دولار)، فيما بلغ صافي التدفقات المرتبطة بمحفظة الاستثمارات 14.6 مليار دولار (مقابل صافي تدفقات خارجية قدرها 3.4 مليار دولار)، وسجل ميزان المدفوعات فائضاً قدره 4.1 مليار دولار (من عجز قدره 0.3 مليار دولار).

ونتوقع أن ينكمش عجز الحساب الجاري في الربع الأخير من السنة المالية 2024/2023 (أبريل-يونيو) إلى نحو 1-2 مليار دولار (من 8.2 مليار دولار في الربع الثالث من العام) على خلفية ارتفاع إيرادات السياحة وانتعاش التحويلات المالية. أما بالنسبة للعام بأكمله، فقد يتراوح العجز ما بين 19 و21 مليار دولار، والذي يعتبر أكبر عجز يتم تسجيله في تاريخ مصر، إلا أنه من المتوقع أن يصحح مساره مرة أخرى في السنة المالية 2025/2024 ليصل إلى 10 مليار دولار، حيث يقابل انتعاش الواردات بنسبة 10-15% ارتفاع التحويلات المالية، واستمرار تزايد العائدات السياحية، إلى جانب الحفاظ على مرونة سعر الصرف بما يجعل سعر صرف الجنيه المصري يتماشى مع قيمته العادلة. كما نرى مجالاً محدوداً لانتعاش إنتاج الغاز الطبيعي على مدى العامين القادمين.

التصنيف الائتماني قد يتم رفعه

تلقت السلطات المصرية في مايو الماضي الدفعة الأخيرة من صفقة رأس الحكمة الاستثمارية من الإمارات بقيمة 14 مليار دولار (بالإضافة إلى 11 مليار دولار في هيئة ودائع إماراتية سيتم تحويلها إلى الجنيه المصري) ما دفع احتياطيات العملات الأجنبية إلى أعلى مستوياتها المسجلة على الإطلاق عند 46.3 مليار دولار كما في يونيو 2024. وتحوّل صافي الأصول الأجنبية في البنوك (البنك المركزي والبنوك التجارية

≪

• تدهور عجز الحساب الجاري كما كان متوقعاً بشكل كبير في فترة التسعة أشهر الأولى من السنة المالية 2024/2023 على خلفية تراجع إنتاج الغاز وانخفاض التحويلات المالية، إلا أننا نتوقع تقلص مستوى العجز في السنة المالية 2025/2024

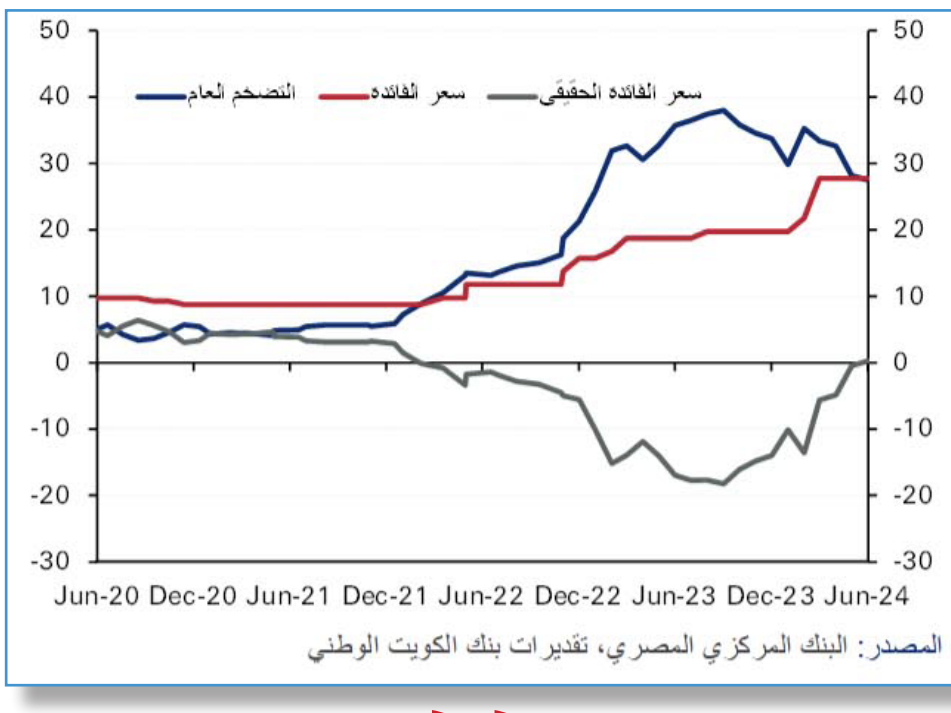

المصدر: البنك المركزي المصري، تقديرات بنك الكويت الوطني

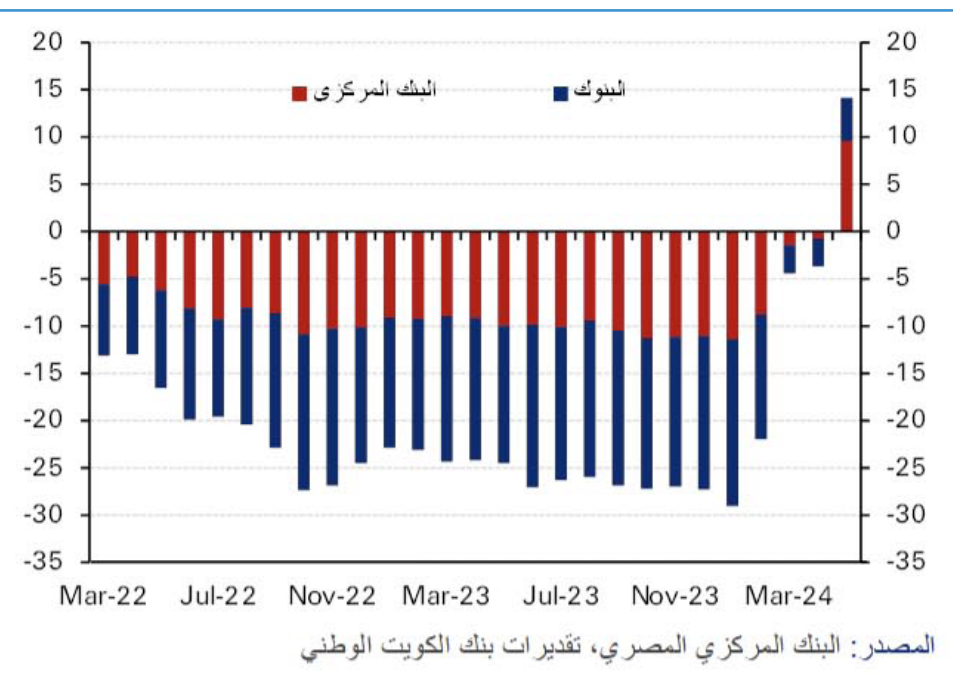

المصدر: البنك المركزي المصري، تقديرات بنك الكويت الوطني

> بإمكان الحكومة الجديدة الشروع في تطبيق عدد من الإصلاحات الجوهرية لضمان استمرار تدفقات العملات الأجنبية ويمكن للاقتصاد أن يزدهر بما يتجاوز التأثير الاستثنائي لصفقة رأس الحكمة

على حد سواء) إلى وضع إيجابي بلغ 14 مليار دولار في مايو، مقارنة بالمركز السلبي الذي بلغ 3.7- مليار دولار في أبريل. ومن الواضح أن السلطات أوفت بوعدها باستخدام غالبية عائدات صفقة رأس الحكمة لتعزيز احتياطيات العملات الأجنبية، إلا أننا نعتقد أننا تخطينا غالباً مرحلة التحسن الاستثنائي. من جهة أخرى، تشير توقعاتنا لديناميكيات ميزان المدفوعات إلى أنه سيكون من الصعب الحفاظ على الارتفاعات المستمرة التي تشهدها الاحتياطيات الأجنبية بسبب صافي فجوة التمويل التراكمية البالغة 10 مليارات دولار على مدى العامين المقبلين حتى نهاية السنة المالية 2025/2026. بالإضافة إلى ذلك، لا نرى أي رغبة رسمية في زيادة الاحتياطيات الأجنبية لأنها بالفعل أكثر من مرضية وتغطي نحو 7 أشهر من الواردات.

واستمر تقلص عائدات السندات المصرية المقوّمة باليورو لأجل 5 سنوات على مدار الأشهر الماضية لتصل إلى 9.5% في منتصف يوليو مقابل 15% قبل خفض قيمة الجنيه المصري في فبراير، في حين تقلصت مستويات عقود مبادلة مخاطر الائتمان لأجل 5 سنوات (مقياس مخاطر التخلف عن السداد) إلى نحو 570 نقطة أساس وأكثر من 1100 نقطة أساس وأكثر.

ويمكن أن يتبع تراجع المخاطر قريباً رفع التصنيف الائتماني لمصر من المستوى الحالي بدرجة B-/Caa1 بمقدار درجتين على الأقل إلى B+/B2 من قبل وكالتي التصنيف الائتماني ستاندرد آند بورز وموديز. وتم تحديد العوامل الرئيسية اللازمة لرفع التصنيف الائتماني لمصر، بما في ذلك الحفاظ على سعر صرف أكثر مرونة للجنيه المصري، وقوة الدعم الخارجي، والتحسن الكبير لوضع صافي الأصول الاجنبية.

خفض دعم الطاقة لن يعيق تباطؤ التضخم

يبدو بوضوح مواصلة التضخم لاتجاهه الهبوطي خلال الربع الماضي، إذ بلغ 29.4% في المتوسط على أساس سنوي في الربع الثاني من العام الحالي، منخفضاً من 34% في الربع الأول من العام، في ظل تلاشى تأثير انخفاض قيمة الجنيه المصري وتوافر العملات الأجنبية بشكل أكثر سلاسة، ما أدى إلى تحسن المعروض من السلع. من جهة أخرى، تباطأت وتيرة ارتفاع متوسط الأسعار بشكل حاد إلى 0.7% على أساس شهري في الربع الثاني من العام مقابل 4.7% في الربع الأول من العام. وفي بداية شهر يونيو، خفّضت الحكومة دعمها للخبز، ما تسبب بزيادة سعر الرغيف بنسبة 300% من 0.05 جنيه إلى 0.20 جنيه. وأضافت تلك الزيادة نحو 1.2% إلى مؤشر أسعار المستهلكين في شهر يونيو، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع المؤشر بصفة عامة بنسبة 1.6%، حيث يمثل الخبز المدعوم أقل من 0.5% من سلة مؤشر أسعار المستهلكين. وقد نشهد خلال الفترة المقبلة تغيرات على صعيد أسعار الكهرباء الثابتة/ المدعومة والوقود، على الرغم من أننا نتوقع أن يكون تأثيرها على التضخم محدوداً (يمثل الوقود والكهرباء حوالي 4% من سلة مؤشر أسعار المستهلكين وتضيف الزيادة بنسبة 20% نحو 0.8% إلى مؤشر أسعار المستهلكين).

كما نتوقع أن يبلغ متوسط التضخم 25% في النصف الثاني من العام 2024 (من يوليو إلى ديسمبر) مقابل 31% في النصف الأول، مع احتمال قوي بأن يتراجع معدل التضخم إلى أقل من 24% بنهاية العام. ونرجّح أيضاً أن يبلغ متوسط التضخم 19% للسنة المالية 2024/2025 (أقل بكثير من السابق على خلفية انخفاض التضخم الأكثر من المتوقع بعد خفض قيمة الجنيه المصري في مارس) مقابل 34% في السنة المالية 2023/2024. وما زلنا ننتظر قيام البنك المركزي المصري بتعديل الجدول الزمني المستهدف للتضخم إلى الربع الرابع من العام 2025 (من الربع الرابع 2024)، ونرى أنه سيتم الوصول إلى المستوى المستهدف البالغ نحو 10% وفقاً للمعطيات الحالية.

البنك المركزي يخفض سعر الفائدة في النصف الثاني من العام

أبقى البنك المركزي على سعر الفائدة دون تغيير طوال الربع الثاني من العام (من أبريل إلى يونيو) وظل سعر الخصم عند 27.75%، في حين انخفض متوسط معدل أذون الخزانة لأجل عام بنسبة 2% منذ مارس إلى 26%، ما يعني أن الأسواق تتوقع خفض سعر الفائدة بنسبة 1-2% خلال الفترة المقبلة. وفي ظل تباطؤ وتيرة التضخم خلال الأشهر الماضية (27.5% كما في يونيو)، أصبحت أسعار الفائدة الحقيقية إيجابية لأول مرة منذ يناير 2022. ومع استمرار انخفاض التضخم خلال عام 2024، نتوقع أن يبدأ البنك المركزي المصري دورة التيسير النقدي في الفترة المقبلة التي من المحتمل أن تبدأ في سبتمبر، على أن يقوم بخفض أسعار الفائدة بمقدار 400 نقطة أساس بنهاية العام.

تسارع وتيرة نمو الائتمان الخاص للشركات بتأثير خفض العملة المحلية

عكست أحدث البيانات المتاحة للائتمان المصرفي في مايو الماضي التأثير المبدئي لرفع سعر الفائدة في بداية شهر مارس، والتغييرات الأخرى التي طرأت على السياسات في الفترة الممتدة بين شهري مارس ومايو. وشهد الائتمان الممنوح للشركات الخاصة نمواً قوياً بنسبة 29% على أساس سنوي خلال فترة الثلاثة أشهر المنتهية في مايو مقابل 18.8% خلال الأشهر الثلاثة السابقة، إلا أنه بتعديل البيانات لتعكس خفض قيمة الجنيه المصري في مارس، كان الائتمان سينمو بمعدل 16.8%.

وظل نمو الائتمان الشخصي قوياً، إلا أنه على عكس ائتمان قطاع الأعمال لم يشهد تعديلاً قوياً نتيجة لخفض قيمة الجنيه المصري، وسجل نمواً بنسبة 24% على أساس سنوي خلال الثلاثة أشهر المنتهية في مايو مقابل 23% في الثلاثة أشهر السابقة. وعلى أساس القيمة الحقيقية، سجل ائتمان الشركات الخاصة 2-% على أساس سنوي، أي بتحسن كبير مقابل 14-% للفترة الممتدة من ديسمبر 2023 إلى فبراير 2024. أما بالنسبة للائتمان الشخصي، فقد وصل إلى 7.2-%، في تحسن مقارنة بمستواه السابق البالغ 10.3-%.

ويعد تحسن نمو الائتمان الحقيقي في كل من القطاعين الخاص والشخصي من المؤشرات المبكرة على الانتعاش الاقتصادي ودليلاً على ثقل الأعباء التي تعرّض لها النشاط الاقتصادي قبل وقت طويل من خفض قيمة الجنيه المصري رسمياً في مارس. ومع تراجع معدلات التضخم خلال الفترة المقبلة، سيتراجع نمو الائتمان بالجنيه المصري، إلا أن الخفض المتوقع لسعر الفائدة في السنة المالية 2025/2024 من شأنه أن يشجع الشركات على الحصول على قروض طويلة الأجل تستهدف القروض الرأسمالية ا، وليس فقط القروض للنفقات التشغيلية. ونتوقع أن ينمو الائتمان بنسبة 25% في السنة المالية 2025/2024 منخفضاً من 31.5% في السنة المالية 2024/2023، لكنه سينمو على أساس حقيقي بنسبة 6+% مقابل 2-%.

صفقة رأس الحكمة احدثت تأثير كبير في مؤشرات المالية العامة

استخدمت الحكومة 50% من عائدات صفقة رأس الحكمة (12 مليار دولار بمجرد استبعاد الودائع المصرفية الإماراتية - التي لم تكن أموالا «جديدة» - / 580 مليار جنيه مصري) لخفض العجز المالي المسجل خلال الفترة المتدة ما بين يوليو - مايو للسنة المالية 2024/2023، والذي بلغ 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي (مقابل 7.7% بدون عائدات رأس الحكمة)، إلى جانب رصيد أولي متضخم بنسبة 5.9% (1.7% باستثناء صفقة رأس الحكمة). ونتوقع تسجيل عجز بنسبة 4% من الناتج المحلي الإجمالي ورصيداً أولياً بنسبة 6.2% من الناتج المحلي الإجمالي للعام بأكمله. وفي السنة المالية 2025/2024، نتوقع عودة مستوى العجز إلى معدلات طبيعية تقارب نحو 8% (المستوى المستهدف للحكومة 7.3%) فيما يعزى بصفة رئيسية إلى عدم وجود زيادة كبيرة أخرى في الإيرادات الاستثنائية في السنة المالية 2025/2024 (على الأقل في الوقت الحالي). وتخصص الحكومة 154 مليار جنيه لدعم الطاقة، ما يستلزم زيادة أسعار البنزين والديزل والبيوتان بنسبة 20% في كل فترة ربع سنوية من السنة المالية 2025/2024، إلا أننا نعتقد أن الحكومة قد تتجه إلى رفع السعر بمعدل أقل (10-15%)، ما يعني أن الدعم النهائي قد يكون في حدود 210 مليارات جنيه، مضيفة بذلك 60 مليار جنيه (0.6%) إلى العجز المالي. ≫

المصدر: البنك المركزي المصري، تقديرات بنك الكويت الوطني

> نرى إمكانية رفع التصنيف الائتماني السيادي على خلفية مرونة نظام سعر الصرف المستدام وعودة صافي الأصول الأجنبية إلى المنطقة الإيجابية والاستقرار السياسي بعد الانتخابات

الجدول رقم 1: جدول التوقعات

	FY20/21	FY21/22	FY22/23	FY23/24	FY24/25
مؤشرات حقيقية					
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري (مليار جنيه)	6,663	7,940	10,337	13,810	16,656
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	3.3	6.7	3.8	2.4	3.5
المؤشرات الخارجية					
الميزان الجاري (مليار دولار)	-18.4	-16.6	-4.7	-20	-10
الميزان الجاري (نسبة من الناتج)	-4.4	-3.6	-1.6	-6.3	-2.5
إجمالي الاحتياطات الدولية (مليار دولار)	39.4	31.5	34.8	43	-
مؤشرات المالية العامة					
العجز المالي (نسبة من الناتج)	7.1	6.1	6.0	4.0	8.0
العجز/ الفائض الأولي (نسبة من الناتج)	1.4	1.1	1.5	6.2	2.5
المؤشرات النقدية					
معدل التضخم (متوسط الفترة %)	4.5	8.4	24.1	33.50	19.00
أسعار الفائدة (نهاية الفترة %)	8.2	11.7	19.7	27.75	17.75
سعر الصرف – الجنيه مقابل الدولار	15.6	16.2	25.8	48.6	-

المصدر: البنك المركزي المصري، بلومبرج ، تقديرات بنك الكويت الوطني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 106 • الخميس 25 يوليو 2024 م • 19 المحرم 1446 هـ
aleqtisadyah.com

113.7 مليار دولار أمريكي

حجم إصدارات الصكوك والسندات الخليجية في النصف الأول

KAMCO INVEST

• قيمة أدوات الدين السيادية للدول الخليجية مستحقة السداد على مدار السنوات الخمس المقبلة 174.3 مليار دولار

سوق أدوات الدخل الثابت يترقب مؤشرات تدل على خفض سعر الفائدة

ذكر تقرير صادر عن شركة كامكو انفست الرائدة على مستوى المنطقة في إدارة الثروات والخدمات المالية أنه من المتوقع أن تشهد أسواق السندات العالمية التفاعل بين السياسات المالية المتوقع تطبيقها بعد الانتخابات الأمريكية والسياسة النقدية الأكثر ترجيحاً في ضوء البيانات الأخيرة للتضخم. وبالنسبة للأخيرة، تقوم الأسواق بتسعير خفض سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في اجتماع سبتمبر 2024 باحتمال يزيد عن نسبة 90 في المائة. كما يتطلع المتداولون أيضاً إلى البيانات المتعلقة بنفقات الاستهلاك الشخصي والاتجاهات المستقبلية للتضخم والتي ستحدد مسار سعر الفائدة بعد سبتمبر 2024. وعلى المدى القريب، سيتمثل السؤال الرئيسي الذي يطرح نفسه في مدى تباطؤ الاقتصاد وكيف سيؤثر ذلك على عملية صنع سياسات مجلس الاحتياطي الفيدرالي. وهناك أيضا مخاطر البدء في خفض أسعار الفائدة في وقت مبكر جداً وبوتيرة أكثر من اللازم. وحتى الآن، من المتوقع أن يبقي صانعو السياسة على أسعار الفائدة دون تغيير للاجتماع الثامن على التوالي والمقرر انعقاده الأسبوع المقبل، مع الإبقاء على أسعار الفائدة عند المستوى الحالي. أما على صعيد سعر الفائدة الضمني في الأسواق، فقد أدت توقعات خفض سعر الفائدة في سبتمبر 2024 إلى تضييق الهوامش بين عائدات سندات الخزانة طويلة الأجل والسندات لأجل عامين إلى أحد أدنى مستوياتها المسجلة منذ بداية العام. وعلى صعيد آخر، قام البنك المركزي الأوروبي، بعد أن خفض سعر الفائدة للمرة الأولى في يونيو 2024، بالإبقاء على المعدلات دون تغيير في يوليو 2024. في ذات الوقت، في خطوة غير متوقعة، قامت الصين بخفض سعر الفائدة هذا الأسبوع في محاولة لتعزيز الاقتصاد والأسواق المالية.

وفي الدول الخليجية، هناك بعض الضغوط الضئيلة نتيجة لربط العملات بالدولار الأمريكي كما يتضح من أسعار الفائدة قصيرة الأجل، وعلى هذا الأساس، من المتوقع أن تقتفي البنوك المركزية أثر قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي المتعلقة بأسعار الفائدة المستقبلية. ومن شأن خفض سعر الفائدة أن ينعكس بالنفع بصفة أساسية على البنوك الخليجية التي بدأت مؤخراً تشعر بضغوط ارتفاع أسعار الفائدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تزايد المشاريع قيد الاعداد بوتيرة قوية سيؤدي أيضاً إلى زيادة أنشطة الإقراض، وذلك نظراً لأن انخفاض أسعار الفائدة سيحفز الشركات المصدرة على إصدار أدوات الدين في نهاية العام. كما يشير الاتجاه الأخير لأسعار النفط التي تتحرك فوق مستوى 80 دولار أمريكي للبرميل إلى أن حكومات المنطقة ستواصل الاستفادة من سوق أدوات الدخل الثابت لتمويل متطلباتها الاستثمارية.

أما على صعيد السوق الأولية، استمرت إصدارات السندات والصكوك الخليجية في تخطي توقعاتنا، حيث وصلت إصدارات المنطقة إلى مستويات قياسية بدعم من العديد من الاصدارات الكبرى التي تم طرحها خلال النصف الأول من العام. حيث تجاوزت الإصدارات خلال الأشهر الستة الأولى من العام 2024 مستويات العام 2023 بأكمله لتصل إلى 113.7 مليار دولار أمريكي وكانت تقريباً ضعف قيمة إصدارات النصف الأول من العام 2023 على أساس سنوي. وشهد إجمالي الإصدارات نمواً على أساس سنوي بصفة عامة مقارنة بالنصف الأول من العام 2023. وجاءت السعودية في الصدارة باستحواذها على ما نسبته 50 في المائة من معدل النمو السنوي للإصدارات في النصف الأول من العام 2024 تليها الإمارات ثم قطر.

التضخم وارتفاع أسعار الفائدة

ظلت اتجاهات التضخم متفاوتة منذ بداية العام الحالي، حيث شهدنا في بداية العام انخفاض معدلات التضخم، والذي أعقبه تسجيل نمواً على مدار شهرين متتاليين، الأمر الذي أدى إلى عرقلة التقدم المحرز العام الماضي. وكانت وتيرة الانخفاض الذي أعقب ذلك على مدار الشهرين التاليين أقل من توقعات السوق مما أدى إلى استبعاد العديد من الاقتصاديين تماماً لأي فرص لخفض سعر الفائدة هذا العام. إلا ان تراجع قراءة نفقات الاستهلاك الشخصي في مايو 2024 والذي تبعه صدور بيانات تضخم أقل من المتوقع في يونيو 2024 أدى مرة أخرى إلى عودة ظهور رهانات خفض أسعار الفائدة على الساحة. وشهد احتمال خفض سعر الفائدة في سبتمبر 2024 تغييراً شديداً وارتفعت في الوقت الحالي إلى نسبة 95 في المائة مقابل ما يقرب من نسبة 50 في المائة قبل بضعة أشهر. ووصلت قراءة مؤشر أسعار المستهلكين على أساس سنوي في الولايات المتحدة لشهر يونيو 2024 إلى نسبة 3.0 في المائة، مسجلة بذلك أدنى مستوياتها منذ العام 2021 على خلفية تباطؤ معدلات زيادة الإيجارات، وهو الأمر الذي طال انتظاره. أما من حيث الأداء على أساس شهري، انخفض مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 0.1 في المائة مقابل توقعات الإجماع التي رجحت تسجيل نمواً بنسبة 0.1 في المائة. كما كانت أرقام مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي أفضل من المتوقع عند نسبة 3.3+ في المائة على أساس سنوي و0.1+ في المائة على أساس شهري، مسجلة بذلك أقل معدل نمو منذ ثلاثة أعوام، نتيجة ايضاً لانخفاض أسعار البنزين وتراجع أسعار الخدمات. بالإضافة إلى ذلك، زادت أيضاً طلبات الحصول على إعانات البطالة، مما يشير إلى تباطؤ سوق العمل بوتيرة سريعة وتراكم الضغوط التي يتعرض لها الاقتصاد. وبالانتقال إلى منطقة اليورو، بلغ معدل التضخم 2.5 في المائة في يونيو 2024 مقابل 2.6 في المائة في مايو 2024، بينما ظل معدل التضخم الأساسي مستقراً عند 2.9 في المائة منذ الشهر السابق، متجاوزاً تقديرات المحللين التي أشارت إلى تسجيله 2.8 في المائة. وكان ترسخ تضخم قطاع الخدمات الذي ظل عند نسبة 4.1 في المائة، بما يتسق مع مستويات شهر مايو 2024، هو السبب الرئيسي لارتفاع قراءة المؤشر مقارنة بالتوقعات، وكانت ألمانيا هي السبب الرئيسي الذي ساهم في ذلك. انخفض التضخم

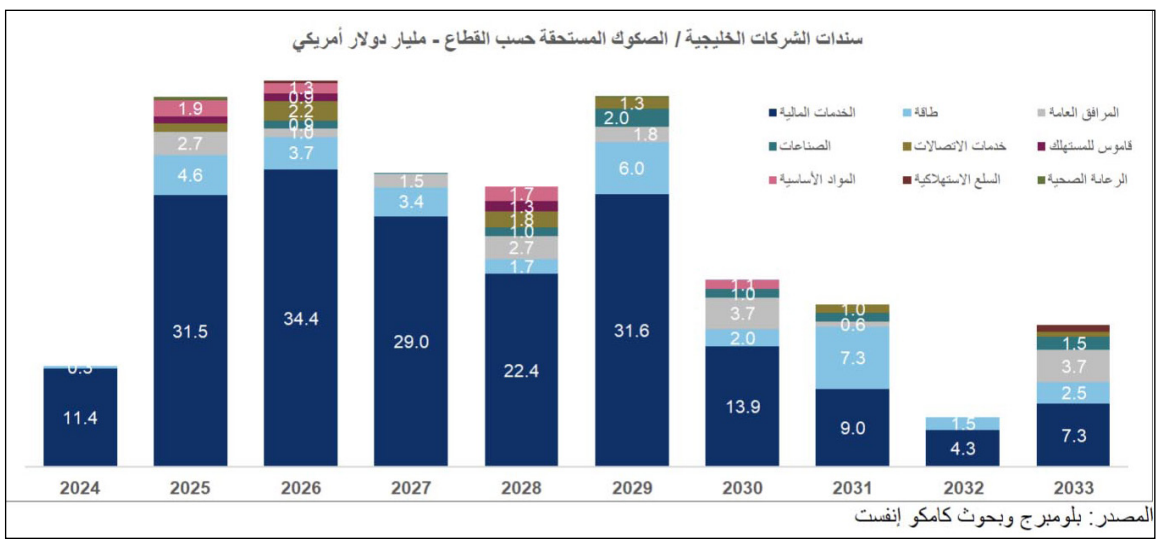

المصدر: بلومبرج وبحوث كامكو إنفست

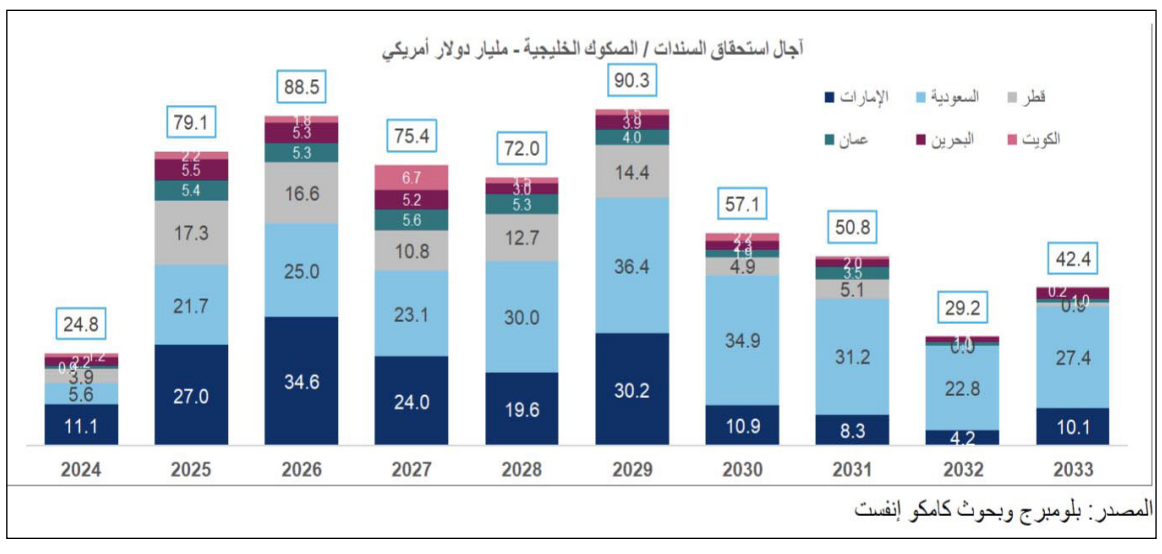

المصدر: بلومبرج وبحوث كامكو إنفست

الاقتصادية ALEQTISADYAH
العدد 106 • الخميس 25 يوليو 2024 م • 19 المحرم 1446 هـ
aleqtisadyah.com

KAMCO INVEST

• السندات الخضراء أحد مجالات اهتمام الدول الخليجية

آجال استحقاق السندات / الصكوك

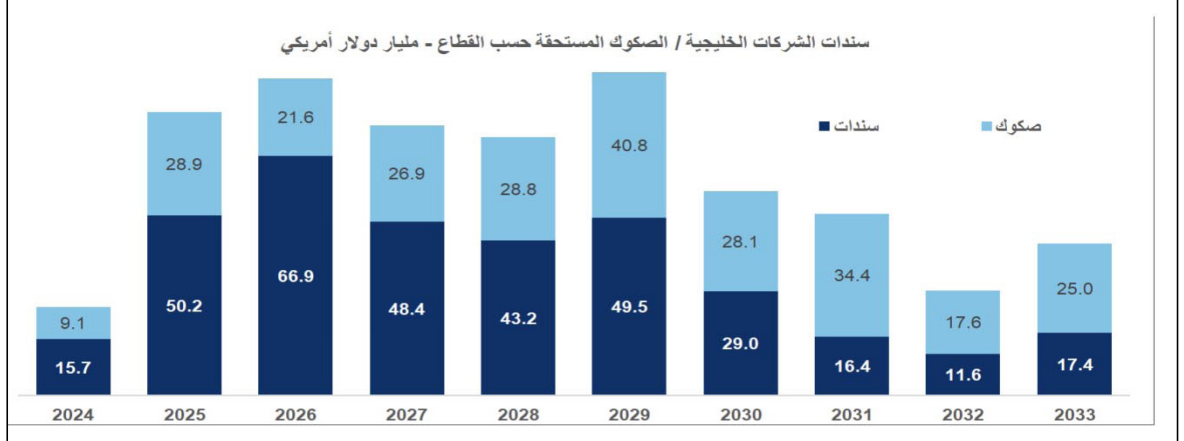

المصدر: بلومبرج وبحوث كامكو إنفست

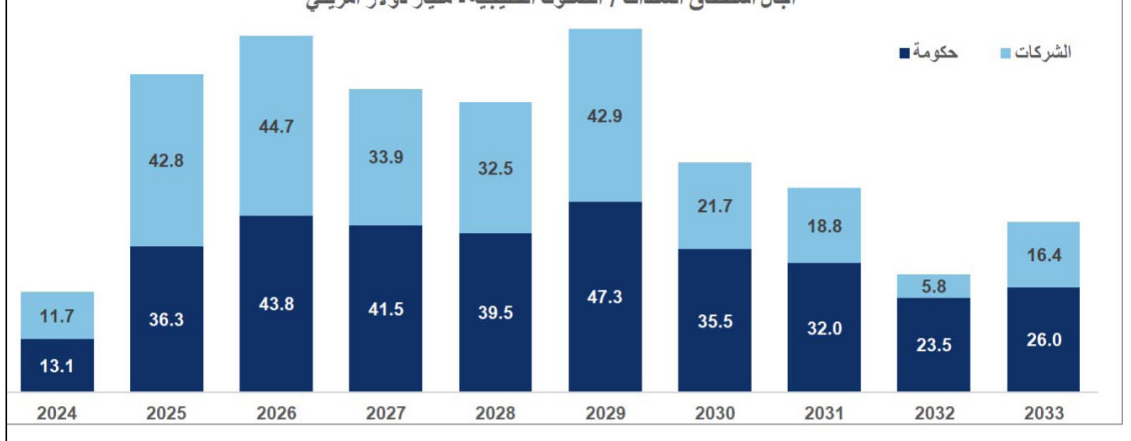

المصدر: بلومبرج وبحوث كامكو إنفست

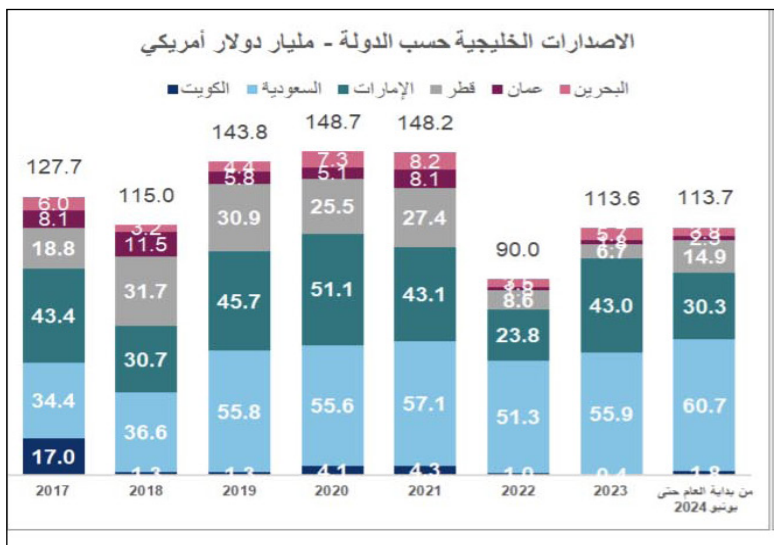

المصدر: بلومبرج وبحوث كامكو إنفست

وفقاً للمؤشر المنسق لأسعار المستهلك « HICP» في ألمانيا إلى 2.5 في المائة في يونيو 2024 مقابل نسبة 2.8 في المائة الشهر السابق على خلفية انخفاض تكاليف الوقود. إلا انه على الرغم من ذلك، من المتوقع أن يشهد معدل التضخم الأساسي نمواً بوتيرة أبطأ من التضخم الكلي. وفي المملكة المتحدة، تخطى معدل التضخم التوقعات ووصل إلى 2.0 في المائة خلال شهر يونيو 2024، بما يتسق مع المستويات المسجلة في مايو 2024، والتي كانت أدنى قراءة في ثلاثة أعوام. إذ استقر كل من تضخم قطاع الخدمات والتضخم الأساسي عند مستويات مايو 2024 البالغة نسبة 5.7 في المائة ونسبة 3.5 في المائة، على التوالي.

وفيما يتعلق بخفض أسعار الفائدة، تشير آراء الإجماع إلى تسعير خفض سعر الفائدة الأمريكية في سبتمبر 2024 باحتمال يصل إلى 95.5 في المائة، ثم خفضها مرة أخرى في ديسمبر 2024، أيضاً باحتمال كبير تصل نسبته إلى 91.2 في المائة. وفي منطقة اليورو، تشير تقديرات الإجماع إلى خفضين لأسعار الفائدة هذا العام باحتمال يزيد عن نسبة 75 في المائة. إلا أن قراءة التضخم على مدار الأشهر القليلة المقبلة سيحدد مسار خفض سعر الفائدة الذي سيتبناه البنك المركزي الأوروبي والذي صرح بوضوح أن التضخم سيحدد المسار المستقبلي لأسعار الفائدة. أما في المملكة المتحدة، فقد أدى ترسخ التضخم إلى دفع المتداولين لإلغاء توقعات خفض سعر الفائدة في أغسطس 2024 مما أدى إلى ارتفاع الجنيه الإسترليني في ظل استمرار ارتفاع أسعار الفائدة.

وفي الأسـواق الناشئة، بلغ معدل التضخم في الصين 0.2 في المائة فقط مما يشير إلى ضعف الطلب الاستهلاكي في البلاد. وأدى ذلك إلى قيام بنك الشعب الصيني إلى خفض سعر الفائدة في خطوة مفاجئة هذا الأسبوع على أمل دعم النمو الاقتصادي للبلاد. وتعتبر هذه الخطوة هي أول خفض لسعر الفائدة منذ عام تقريباً، وعلى الرغم من رأي الاقتصاديين بأن لذلك تأثيراً محدوداً، إلا أنهم قالوا إنها خطوة في الاتجاه الصحيح وأكدوا على ضرورة بذل المزيد من الجهد لتعزيز النمو الاقتصادي. من جهة أخرى، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في الهند إلى نسبة 5.1 في المائة في يونيو 2024 مقابل نسبة 4.8 في المائة في مايو 2024، ليعكس بذلك مساره الهبوطي الذي استمر منذ ديسمبر 2023. وجاءت الزيادة على الرغم من انخفاض معدل التضخم الأساسي إلى 3.3 في المائة خلال الشهر فيما يعزى بصفة رئيسية إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية. ومن المرجح أن يؤخر ارتفاع معدلات التضخم بمستويات أعلى من المتوقع خطوة خفض البنك المركزي الهندي سعر الفائدة إلى وقت لاحق من العام.

آجال استحقاق السندات / الصكوك

من المتوقع أن تظل قيمة أدوات الدخل الثابت مستحقة السداد في الدول الخليجية مرتفعة على مدى الخمسة أعوام المقبلة على خلفية الإصدارات التي تمت خلال فترة الجائحة بهدف دعم النمو الاقتصادي كما شهدنا في كافة أنحاء العالم. ووفقا للبيانات الصادرة عن وكالة بلومبرج، تصل قيمة أدوات الدين السيادية للدول الخليجية مستحقة السداد على مدار السنوات الخمس المقبلة (2024-2028) بنحو 116.3 مليار دولار أمريكي تليها السعودية التي من المتوقع أن تصل قيمتها إلى 105.3 مليار دولار أمريكي حتى العام 2028. أما في قطر وعمان، فتصل تلك القيمة إلى 61.3 مليار دولار أمريكي و22.4 مليار دولار أمريكي، على التوالي.

وعلى الصعيد القطاعي، تصل قيمة أدوات الدين مستحقة السداد على قطاع البنوك والخدمات المالية 128.6 مليار دولار أمريكي على مدار السنوات الخمس المقبلة الى ما نسبته 77.7 في المائة من إجمالي قيمة أدوات الدين مستحقة السداد على الشركات ونسبة 37.8 في المائة من إجمالي المبالغ مستحقة السداد في الدول الخليجية حتى العام 2028، على التوالي. وتبعه قطاع الطاقة بفارق كبير، إذ بلغت قيمة أدوات الدين الثابت مستحقة السداد 13.7 مليار دولار أمريكي أو ما يعادل نسبة 8.3 في المائة من إجمالي الاستحقاقات على الشركات الخليجية حتى العام 2028، ثم كلا من قطاعي المرافق العامة والاتصالات بقيمة 7.9 مليار دولار أمريكي و5.0 مليار دولار أمريكي، على التوالي.

إصدارات النصف الأول من العام 2024

بلغ إجمالي قيمة الإصـدارات خلال الستة أشهر الأولى من العام رقماً قياسياً عند 113.7 مليار دولار أمريكي، أي ما يقارب ضعف قيمة إصدارات النصف الأول من العام 2023 التي بلغت 59.6 مليار دولار أمريكي، كما تجاوزت قيمة إصدارات العام 2023 بأكمله البالغة 113.6 مليار دولار أمريكي. وجاءت هذه الزيادة على خلفية ارتفاع الإصدارات الحكومية في النصف الأول من العام 2024 والتي ارتفعت من 24.4 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2023 إلى 62.1 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2024. من جهة أخرى، ارتفعت إصدارات الشركات، وإن كان بمعدل أقل بلغت نسبته 46.5 في المائة أو بمقدار 16.4 مليار دولار أمريكي لتصل إلى 51.6 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2024 مقابل 35.2 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2023. ومن حيث نوعية الإصدارات، شهدت إصدارات السندات والصكوك نمواً خلال العام. إذ ارتفع إجمالي إصدارات السندات الخليجية بنسبة 65.2 في المائة على أساس سنوي أو ما يعادل نحو 23.1 مليار دولار أمريكي ليصل إلى 58.5 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2024 مقابل 35.4 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2023. من جهة أخرى، ارتفعت إصدارات الصكوك بأكثر من الضعف بتسجيلها لنمو قوي بنسبة 127.9 في المائة أو بقيمة 31 مليار دولار أمريكي لتصل إلى 55.2 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2024 مقابل 24.2 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2023.

أما على مستوى كل دولة على حدة، أعلنت كافة الدول الخليجية تقريباً عن زيادة إصداراتها خلال النصف الأول من العام 2024، باستثناء البحرين، والتي شهدت إصدارات ثابتة على أساس سنوي. وشهدت السعودية أكبر معدل نمو مطلق لقيمة الإصدارات، إذ بلغ إجمالي قيمة إصداراتها 60.7 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2024، والذي يعتبر رقماً قياسياً للمملكة، مقابل 33.8 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2023. كما كانت السعودية أكبر الجهات المصدرة في مجال الأسواق الناشئة العالمية، متجاوزة الصين بإجمالي قيمة مبيعات للسندات / الصكوك خلال النصف الأول من العام 2024. وجاءت الإمارات وقطر في المرتبة التالية بنمو قدره 12.5 مليار دولار أمريكي و11.4 مليار دولار أمريكي، على التوالي، ليصل إجمالي إصدارات الدولتين إلى 30.3 مليار دولار أمريكي و14.9 مليار دولار أمريكي، على التوالي في النصف الأول من العام 2024.

وفيما يتعلق بالإصدارات الخضراء، فقد شهد العام انخفاضًا حادًا مقارنة بالعام الماضي حيث بلغ إجمالي إصدارات السندات والصكوك الخضراء 6.1 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2024 مقارنة بإصدارات قياسية بقيمة 17.3 مليار دولار أمريكي خلال العام 2023 بأكمله. قطر، التي بدأت في إصدار الأدوات الخضراء بعد فجوة دامت ثلاث سنوات، تصدرت هذا العام بإجمالي إصدارات بقيمة 2.5 مليار دولار أمريكي، تليها الإمارات والكويت بإصدارات خضراء بقيمة 1.8 مليار دولار أمريكي و1.0 مليار دولار أمريكي، على التوالي. ومن حيث نوع المصدر، أخذت الحكومات في المنطقة زمام المبادرة حيث بلغ إجمالي إصـدارات السندات الخضراء 3.25 مليار دولار أمريكي مقارنة بإصدارات الشركات البالغة 2.8 مليار دولار أمريكي. وبالمقارنة، بلغ إصدار السندات الخضراء 387.0 مليار دولار أمريكي خلال النصف الأول من العام 2024، وفقًا لتقرير بلومبرج، مدفوعًا مرة أخرى بزيادة إصدارات الحكومات. ووفقًا للتقرير، قادت منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا إصدارات الأدوات الخضراء المدعومة من قبل كل من المصدرين السياديين لأول مرة والمكررين، بينما كان اليورو العملة الرائدة.

التوقعات – تخفيضات وشيكة في أسعار الفائدة ولكن سياسات متباينة

ومع توقع تراجع الضغوط التضخمية خلال النصف الثاني من العام 2024، نتوقع أن نرى المزيد من البنوك المركزية العالمية تنفذ تخفيضات في أسعار الفائدة لدعم النمو الاقتصادي. وفقًا لبلومبرج، من المتوقع أن يصل معدل التضخم العالمي إلى ذروته عند 6.9 في المائة في الربع الثاني من العام 2024، ومن المتوقع أن يتراجع إلى نسبة 5.5 في المائة بحلول نهاية العام. ومع ذلك، من المتوقع أن تتباين سياسات كل دولة على حدة مع اختلاف وتيرة تباطؤ التضخم بين الدول. حيث تضمن ذلك خفضًا مبكرًا لسعر الفائدة للبنك المركزي الأوروبي متبوعًا بخفض سعر الفائدة المتوقع من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في سبتمبر، بينما أعلن بنك الشعب الصيني بالفعل عن خفض مفاجئ لسعر الفائدة هذا الأسبوع. من ناحية أخرى، من المتوقع أن يقوم بنك إنجلترا والبنك المركزي الهندي بتأجيل تخفيضات أسعار الفائدة على الرغم من الحاجة الملحة لتعزيز النمو الاقتصادي حيث أن آثار ارتفاع أسعار الفائدة واضحة بالفعل في بعض القطاعات، بما في ذلك القطاع العقاري الأكبر تأثراً. وتنعكس هذه التدابير السياسية المحتملة أيضًا في أسعار الفائدة الضمنية المتوقعة في السوق للبنوك المركزية العالمية الرئيسية. حيث من المتوقع أن تنفذ الولايات المتحدة تخفيضين على الأقل في أسعار الفائدة هذا العام، وفقًا للتقديرات المتفق عليها، في حين من المرجح أن يقوم البنك المركزي الأوروبي بإجراء تخفيضين إضافيين إلى جانب التخفيض في يونيو 2024. وبما أن غالبية البنوك المركزية في الدول الخليجية تتفق مع سياسة بنك الاحتياطي الفيدرالي نتيجة ربط العملات، فإننا نتوقع أن تحذو البنوك المركزية في الدول الخليجية حذوها بتخفيض أسعار الفائدة مرتين هذا العام. ومن المرجح أن ينفذ البنك المركزي الكويتي خفضا واحدا لسعر الفائدة هذا العام.

وفيما يتعلق بالإصدارات، نتوقع عامًا قياسيًا للدول الخليجية، حيث تجاوزت الإصدارات خلال النصف الأول من العام 2024 بالفعل مستوى العام الماضي. ونتوقع أن يتجاوز إجمالي الإصدارات حاجز 150 مليار دولار أمريكي بحلول نهاية العام، مع التوقعات بزيادة إصدارات الشركات في نهاية العام مع تنفيذ تخفيضات أسعار الفائدة. ومن ناحية أخرى، من المتوقع أن تتراجع الإصدارات السيادية مقارنة بمستويات النصف الأول من العام 2024. هذا وتظل السندات الخضراء أحد مجالات الاهتمام لمصدري الدول الخليجية مع إصدارات حكومة قطر هذا العام. وكان بنك HSBC أحد منظمي السندات الخضراء، وذكر إن دولًا أخرى في مجلس التعاون الخليجي يمكن أن تحذو حذوه إما هذا العام أو العام المقبل. وقد أعدت وزارة المالية العمانية بالفعل إطارا للتمويل المستدام تعتزم بموجبه الاقتراض. ≫

المصدر: بلومبرج وبحوث كامكو إنفست

بالشراكة بين «زين» ومركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع وبالتعاون مع «مول العاصمة»

مُعسكر «وطن الابتكار» الثاني استقطب أكثر من 1600 مُتدرباً شغوفاً بالتكنولوجيا

«الورش غطّت المهارات الرقمية والواقع المُعزّز وعلوم الروبوتات والبرمجة والإلكترونيات»

«126 ورشة عمل تفاعلية للأطفال والشباب من 7-14 عاماً على مدار أسبوع»

حقّق الموسم الثاني من مُعسكر «وطن الابتكار» التدريبي الصيفي نجاحاً كبيراً بعد أن استقطب أكثر من 1600 مُتدرباً شغوفاً بالتكنولوجيا على مدار أسبوعٍ كامل، حيث أتى البرنامج بالشراكة بين زين ومركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع – أحد مراكز مؤسسة الكويت للتقدّم العلمي، وبالتعاون مع «مول العاصمة»، بهدف تمكين المهارات التقنية والإبداع الرقمي لدى الشباب خلال الصيف.

استهدف هذا المُعسكر الأطفال والشباب من أعمار 7-14 سنة، حيث قدّم 126 دورة تدريبية وورشة عمل تفاعلية في الفترة من 15-21 يوليو، وشهدت المُبادرة تجاوباً إيجابياً رائعاً من قبل الأطفال والشباب وأولياء أمورهم الذين استفادوا من فرصة تسوّقهم في «مول العاصمة» لتعلّم مهارات تقنية ورقمية جديدة حفّزت شغفهم بالتكنولوجيا والتقنيات الحديثة.

وتناولت ورش العمل مبادئ وأساسيات مجموعة من المواضيع التقنية الحديثة، مثل التصميم الرقمي والطباعة ثلاثية الأبعاد، وتقنيات الواقع المُعزّز، وعلوم الروبوتات والبرمجة، والإلكترونيات، والهندسة الميكانيكية والإلكترونية والبرمجية، وغيرها.

وأشرف على المُبادرة وأدارها عدد من المُختصين والخُبراء من مُدرّبي مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع المُعتمدين، وتم تصميم الدورات وورش العمل بإطارٍ تعليمي خارجٍ عن المألوف اتسم بأساليبٍ مُتجددةٍ غير تقليدية وممتعة لتكون جاذبة للفئات العمرية الشابة.

كما شارك في إدارة المُعسكر يومياً عدد من مُنتسبي برنامج شبكة شباب زين (FUN)، وبرنامج «تلمذة» التابع لمركز صباح الأحمد، وهم من طلبة وطالبات المرحلة الجامعية الذي يعملون بنظام عمل جزئي في زين والمركز، حيث أتاحت هذه الفرصة لهم تطوير مهاراتهم في العديد من المجالات مثل إدارة المشاريع، والعلاقات العامة، والتعامل مع الجمهور، والعمل الجماعي، وحل المشكلات، والتفكير النقدي، وغيرها.

وتندرج هذه الشراكة بين زين ومركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع و«مول العاصمة» تحت مظلّة مُبادرة «وطن الابتكار»، والتي تشمل جميع مُبادرات وجهود زين لدعم الإبداع وتعزيز المهارات التقنية وتمكين ريادة الأعمال في المجتمع، وبالأخص في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) التي أصبحت من أولويات ومُتطلبات أسواق العمل الحديثة.

«جناح المبادرة في مول العاصمة»

ستاندرد آند بورز تثبّت تصنيفها الائتماني لبرقان عند «BBB+ /A-2» مع نظرة مستقبلية مستقرة

• تعكس قوة واستقرار المركز المالي للبنك واستراتيجيته الحصيفة في إدارة المخاطر

أعلن بنك برقان عن قيام وكالة ستاندرد آند بورز العالمية لخدمات التصنيف (S&P Global Ratings)، بتثبيت تصنيفها الائتماني الطويل والقصير الأجل للمصدر للبنك عند درجة "BBB+ /A-2"، مع نظرة مستقبلية مستقرّة، مما يعكس توقعات الوكالة بأن تظل ملامح الأداء المالي للبنك ثابتة بشكل عام.

وقامت الوكالة بتصنيف الهيكل الائتماني المستقل للبنك (SACP) عند مستوى «bb+"، وتقييم الأساس (Anchor) عند درجة «bbb-'، والدعم عند +3، والعوامل الإضافية: 0، مبينة أن هذه التصنيفات لا تؤثر أي مكانة البنك. حيث تعكس التصنيفات الجدارة الائتمانية لبنك برقان وقوة واستقرار مركزه المالي، واستراتيجيته الحصيفة في إدارة المخاطر.

وأشارت وكالة ستاندرد آند بورز في تقريرها، إلى أن مجموعة بنك برقان انطلقت في استراتيجية إعادة توزيع الأصول لتقليل تعرّضها للمناطق المحفوفة بالمخاطر وإعادة توجيه أعمالها نحو الأسواق الأساسية في الكويت والدول الأخر في مجلس التعاون الخليجي، مبينة أن إعادة توزيع الأصول قامت بتحسين رأسمال البنك، والذي من المتوقع أن يظلّ كافياً في الفترة المقبلة من 12 إلى 24 شهراً.

وفي معرض تعقيبه على إعلان ستاندرد آند بورز، قال خالد الزومان، رئيس المدراء الماليين في بنك برقان: «تعكس هذه التصنيفات المميزة متانة مركزنا المالي ونموذج أعمالنا المرن ونجاعة استراتيجيتنا في إدارة المخاطر، وسعينا الدؤوب لتحقيق النمو المستدام. إن تأكيد تصنيفات البنك من قبل ستاندرد آند بورز يظهر الجدارة الائتمانية لبنك برقان وقدرته على تحقيق النمو على المدى الطويل. نتطلع إلى تنفيذ مزيد من خطط التوسّع لتعزيز القاعدة المالية القوية لبنك برقان".

وأكد الزومان أن الخطوات التي يتّخذها بنك برقان لتحقيق النمو المستمر وتنفيذ خطط التوسع مدفوعة بشكل رئيسي برؤيته ليصبح البنك الأكثر حداثة وتقدّماً في الكويت، بفضل التركيز على أولويات استراتيجية في مقدّمتها إعادة توزيع الأصول ومواكبة التحوّل الرقمي وتنمية رأس المال البشري وتحقيق معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) لتقديم تجربة مصرفية مميزة لعملائه ترقى إلى طموحاتهم وتلبّي احتياجاتهم.

بنك برقان BURGAN BANK
أنت دافعنا
driven by you

استضاف المقدم سعود الوزان ضمن حملة «لنكن على دراية»

«بيتك» ينشر الوعي المصرفي عبر بودكاست KFH

يواصل بيت التمويل الكويتي "بيتك" جهوده لنشر الثقافة المالية ضمن إطار حملة "لنكن على دراية" التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت والبنوك الكويتية.

واستضاف "بيتك" عبر بودكاست KFH Talk، المقدم سعود الوزان من إدارة مكافحة الجرائم الالكترونية في وزارة الداخلية وجرى تسليط الضوء على أحدث الأساليب المستخدمة من المحتالين لسرقة العملاء وطرق تجنبها بالتوعية المصرفية.

وقال الوزان أن المحتالين يستخدمون برامج ومواقع متعددة لتقديم الخدمات للعملاء وبإمكانهم إرسال مصادقات عن طريق تطبيق هويتي وهدفهم الحصول على المعلومات المصرفية للعملاء ومن ثم سرقة أموالهم، ولذلك يبقى العميل خط الدفاع الأول، فالعملاء بإمكانهم الحد من هذه الجرائم بنسبة عالية جدا عن طريق الوعي والإدراك بخطورة عمليات الاحتيال المالي.

وأكد الوزان ضرورة عدم التسرع في تقديم بيانات شخصية ومالية لأي جهة كانت سواء بشكل إلكتروني، أو رسالة نصية، أو مكالمة هاتفية، وعدم الاستجابة لأي مكالمة هاتفية أو رسائل نصية تطلب إفشاء معلوماتك الخاصة بحساباتك المصرفية، أو الإفصاح عن رمز التحقق الذي يصل على الهاتف OTP.

وقال المقدم الوزان أن أحد أشكال السرقات تكون عبر الاستثمار الوهمي، وهو عبارة عن تسويق لعرض استثماري خادِع يستهدف الأشخاص الراغبين بالربح السريع، ويدفعهم إلى عدم التدقيق في المعلومات المقدمة، والتعجل في اتخاذ القرار، وتسليم المعلومات التي قد تكون سرية ولا يجب التفريط فيها تحت أي ظرف، مما يسفر في النهاية عن ضياع الحقوق والأموال والوقوع في شراك المحتالين.

وذكر ضرورة التأكد من الروابط قبل الاستجابة لها، فقد يكون الرابط مرسل من جهة وهمية أو وسيط وهمي أو حتى من رقم مسروق، لذلك يجب التحقق من مصدر الرابط المرسل قبل القيام بالضغط عليه.

وتركز حملة " لنكن على دراية" على التوعية بحقوق العملاء، وأصول وقواعد التعامل مع البنوك، وأمن وحماية المعلومات من الاختراق، ومكافحة عمليات الاحتيال المالي وغيرها من النظم والتحذيرات، ضمن التزام "بيتك" بتوعية العملاء حول حقوقهم وواجباتهم نحو التعاملات المصرفية والمالية والأمن السيبراني.

ويسعى "بيتك" من خلال دعم أهداف الحملة، إلى ترسيخ دوره الريادي في التوعية المصرفية وتوفير أعلى معايير الحماية للعميل عند استخدامه المنتجات والخدمات المصرفية.

المقدم سعود الوزان ويحاوره محمد العوضي في بودكاست KFH Talk

KIB يعلن أسماء الرابحين فى السحب الأسبوعى ضمن حملة حساب الدروازة لعام 2024

• الحساب الأقوى من نوعه في الكويت من حيث عدد الرابحين والعوائد والسحوبات على الجوائز النقدية

أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) أسماء عملائه الفائزين في السحب الأسبوعي الرابع، عن أرصدة العملاء خلال شهر يونيو، وذلك ضمن حملة سحوبات حساب الدروازة لعام 2024 التي تتميز بأعلى عدد رابحين طوال العام. حيث حصل كل من ماجدة عبد الصمد محمد الصالح، ناصر خليف نحيطر الصليلي، محمد سالم كريدي الدوسري، عيسى محمد براك الرشيدي، سحر نايف خضير دحام على جائزة بقيمة 1,000 د.ك لكل منهم، بينما حصل كل من فايز محمد جريدي الرشيدي، محمد منصور عبدالحسين حسين، معاذ سعد محمد الغضوري، أرشد الحق محمد شفيع، محمد حمود محيميد العتيبي، حسين أحمد خير الله بوطالب، أنو قعيد حشاش العتيبي على جائزة بقيمة 500 د.ك لكل منهم. وقد تم إجراء السحب بحضور ممثل وزارة التجارة والصناعة وموظفي البنك.

والجدير بالذكر أن حساب "الدروازة" هو حساب توفير مبني على أساس الوكالة بالاستثمار، وقد أطلقه KIB ضمن باقة منتجاته المصرفية المخصّصة للأفراد، وهو الأقوى من نوعه من حيث العائد السنوي المتوّقع بنسبة تصل لغاية 2% كل شهر، والتي يحصل العميل عليها لأول ثلاثة أشهر من فتح الحساب، ويتوقّع وصولها لغاية 1% بعد انقضاء الأشهر الثلاثة الأولى، علماً بأن العوائد تودع تلقائياً في حساب العميل خلال اليوم الأول من بداية كل شهر.

وإضافة إلى كونه حساب توفير، يتطلّب دخول السحوبات الأسبوعية والشهرية والسحب السنوي توافر 100 د.ك في الحساب، حيث يحصل العميل على فرصة واحدة لدخول السحوبات مقابل كل 1 د.ك يبقى في الحساب طوال شهر كامل، وذلك حسب الرصيد الأدنى للشهر الذي يسبق السحب، بينما يتم احتساب فرصة واحدة للمشاركة في السحب السنوي مقابل كل 1 د.ك يبقى شهرين كاملين، وذلك حسب الرصيد الأدنى للشهرين السابقين للسحب، حيث تطبق الشروط والأحكام.

كما يتميز حساب "الدروازة" بتوافقه مع أحكام الشريعة الإسلامية، واعتماده من قبل هيئة الرقابة الشرعية في KIB، إضافة إلى أنه مدعوم بمجموعة من المزايا الحصرية، مثل سهولة فتح الحساب، إذ لا يشترط تحويل الراتب، ويمكن فتح الحساب من بُعد ومن دون الحاجة إلى زيارة الفروع، وذلك عن طريق "KIB أون لاين» عبر الموقع الإلكتروني، أو تطبيق الهواتف الذكية "KIB موبايل".

وتجدر الإشارة إلى أن حساب "الدروازة" من KIB يوفّر العديد من المزايا الأخرى، على غرار إصدار بطاقة السحب الآلي بمجرّد فتح الحساب، والتي تتيح السحب النقدي من أجهزة السحب الآلي لغاية 2,000 د.ك يومياً، إلى جانب إمكانية إصدار بطاقات ائتمانية مقابل ضمان مالي على هذا الحساب، علماً بأن الحد الأدنى لفتح الحساب والمشاركة في السحوبات هو 100 د.ك ولا يمكن للعميل سحب هذا المبلغ إلا عند إغلاق الحساب.

تقديم خطابات الضمان والاعتمادات المستندية عبر الأونلاين

«وربة» يقدم حلول مصرفية رقمية جديدة لعملائه

• الفهد: يمكن للعملاء تقديم معاملاتهم من مقر عملهم دون حاجة لزيارة الفرع

أعلن بنك وربة عن توفير العديد من الحلول المصرفية الذكية والخدمات الجديدة لعملائه والتي تشمل تقديم خطابات الضمان والاعتمادات المستندية عن طريق الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت والتي تمكّن العملاء من تقديم معاملاتهم لدى البنك من مقر عملهم بأريحية من دون حاجتهم إلى زيارة البنك، ويأتي ذلك في إطار سعي بنك وربة المتواصل نحو تقديم مجموعة من الحلول المصرفية الرقمية المميزة والتوسع في خدمة قاعدة عملائه المتنامية بشكل أفضل عبر التنوع في المنتجات والخدمات المالية المبتكرة.

وصرحت ليالي مصطفى الفهد، رئيس مجموعة العمليات في بنك وربة قائلةً أن هذه الخدمة ستعمل على تسريع إصدار خطابات الضمان والاعتمادات المستندية وتوفير وقت وجهد العميل وتقليل نسبة الأخطاء المتعلقة بملئ البيانات ومنح العملاء القدرة على متابعة حالة الطلب إلكترونياً.

وأضافت الفهد أن الحلول المصرفية والخدمات الجديدة التي يقوم بنك وربة بتقديمها للعملاء تأتي لتشكل قيمة مضافة للمزج بين حلول مصرفية مختلفة تلبي متطلبات واحتياجات ومصلحة العميل.

وأضافت أن «وربة» دائماً ما يهدف إلى الارتقاء بمستوى الخدمات المصرفية الرقمية الإسلامية تجاه مستقبل أكثر إبداعاً وتميزاً بحيث تكون راحة العميل هي الأولوية، مشيرةً إلى أن هذا الاستثمار الاستراتيجي الذي يلبي الاحتياجات المتنوعة والمتقدمة لعملائه من الشركات والأفراد سوف يؤكد الموقع الريادي لبنك وربة كبنك رقمي إسلامي رائد في السوق المحلي.

وذكرت أن التحول الرقمي في بنك وربة اكتسب زخماً كبيراً معتمداً في المقام الأول على الابتكار والإبداع والتركيز على الجودة العالية لخدمة العملاء من خلال القنوات الرقمية والتقليدية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وأفادت الفهد أنه بخطوات مدروسة استطاع «وربة» الوصول بنجاح إلى مستويات عالية من المنافسة في مجال الخدمات الرقمية وإحداث التغيير في حياة العملاء من خلال الخدمات والمنتجات التي يقدمها.

ليالي مصطفى الفهد

14
الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 106 • الخميس 25 يوليو 2024 م • 19 المحرم 1446 هـ
aleqtisadyah.com

حمدان بن محمد: 115 مليار درهم حجم الناتج المحلي لدبي

• حققت نمواً نسبته 3.2% خلال الربع الأول

أعلن سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع رئيس المجلس التنفيذي لإمارة دبي، أن اقتصاد الإمارة حقق نمواً نسبته 3.2 % خلال الربع الأول من العام 2024 مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، حيث وصل إجمالي الناتج المحلي إلى 115 مليار درهم، مؤكداً نجاح المنظومة الاقتصادية في دبي في ترجمة رؤية وتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، والأهداف الطموحة التي حدّدها سموه لمستقبل التنمية المستدامة، إلى إنجازات ملموسة تدعم معدلات النمو المطردة التي تشهدها الإمارة في ضوء الأداء الرفيع لمختلف قطاعاتها الاقتصادية.

وأشار سمو ولي عهد دبي إلى أن النجاحات الاقتصادية المتحققة هي حصيلة تضافر الجهود والعمل بروح الفريق الواحد من أجل تحقيق مستهدفات خطة دبي 2033، وتحديداً أجندة دبي الاقتصادية D33 وأجندة دبي الاجتماعية 2033، بما يعزز معايير الرفاهية والحياة الكريمة، ويكرّس حضور دبي عاصمةً اقتصاديةً عالمية، ويزيد من جاذبيتها مركزاً رئيساً للاستثمار والأعمال في المنطقة.

وقال تمضي دبي وفق رؤية واضحة أرسى ركائزها، وحدد أهدافها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم.. وما نشهده اليوم من نتائج قوية هو انعكاس عملي لهذه الرؤية التي أوصلت دبي إلى مصاف المراكز الاقتصادية والتجارية والسياحية الرائدة على مستوى العالم. وأضاف طموح دبي لا حدود له.. وقصة نجاحها ستبقى مصدر إلهام للمدن الراغبة في صناعة مستقبل واعد لأجيالها القادمة.. هدفنا استدامة النجاح وتكريس ثقافة التميز والريادة ضمن جميع القطاعات للحفاظ على ما حققناه من مكتسبات، وإضافة مزيد من الإنجازات النوعية في شتى المجالات.

قطاعات حيوية

ويأتي النمو في الناتج المحلي المتحقق خلال الربع الأول من العام الجاري كحصيلة للتقدم المتحقق في أداء مختلف القطاعات الحيوية التي تشكل الركائز الأساسية لمنظومة الاقتصاد في الإمارة، حيث حقق كل من النقل والتخزين، وقطاع الأنشطة المالية والتأمين نسب نمو متساوية وقدرها 5.6%، وأنشطة التجارة بنسبة نمو 3.0% وأنشطة المعلومات والاتصالات نسبة نمو قدرها 3.9% وأنشطة خدمات الإقامة والطعام 3.8%، والأنشطة العقارية 3.7%.

سمو الشيخ حمدان بن محمد آل مكتوم

وفي هذه المناسبة، قال معالي هلال سعيد المرّي، المدير العام لدائرة الاقتصاد والسياحة بدبي: «يعكس الأداء المتميز لاقتصاد دبي الرؤية الواضحة والطموحة لسيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، كما يتماشى مع الجهود المبذولة لتحقيق مستهدفات أجندة دبي الاقتصادية D33، ويؤكد أيضاً على الزخم المتواصل والثقة الكبيرة في منظومة الأعمال الحيوية التي تمتلكها الإمارة، والتي ترتكز على أسس اقتصادية قوية ومتنوعة». وأكد معاليه الالتزام بتطوير وتعزيز الإطار العام للاقتصاد ضمن أجندة دبي الاقتصادية D33، والذي يتم من خلاله تحسين بيئة الأعمال والأدوات المختلفة للاستفادة منها في تعزيز القدرة التنافسية للإمارة، فضلاً عن جذب المزيد من الاستثمارات النوعية، وتسهيل الإجراءات للعمليات التجارية. وأوضح أنه «في ظل اعتماد مبادرات ذات تأثير مهم مثل «برنامج تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر» لتعزيز جذب الاستثمارات النوعية، وتنفيذ «نموذج دبي الاقتصادي» لتقييم مدى التقدم الذي تحرزه المدينة، فإننا نسير بخطى ثابتة نحو تحقيق إنجازات مهمة وتعزيز المبادرات المحفزة على النمو، كما سيتم مواصلة العمل مع الشركاء في القطاعين العام والخاص لترسيخ مكانة دبي الاقتصادية العالمية الرائدة، لتصبح وجهة رئيسية لاحتضان المواهب وجذب الاستثمارات والأعمال .

ريادة اقتصادية واستثمارية

من جهته قال حمد عبيد المنصوري، مدير عام دبي الرقمية: «يبيّن المسار التصاعدي لمؤشرات النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات أن دبي بفضل رؤية وتوجيهات قيادتها الرشيدة تمضي بثقة عالية نحو تعزيز ريادتها الاقتصادية وجاذبيتها الاستثمارية، مدعومة بمفاهيم التنوع الاقتصادي وتبني أحدث التقنيات والحلول، بما في ذلك التحول الرقمي الذي جعل من الإمارة اليوم وجهة لرواد الأعمال والمهتمين بصنع التجارب الناجحة. لقد كان اقتصاد دبي وما زال يستمد قوته من المرونة ومواكبة المتغيرات والفكر الاستباقي الذي يستشرف التحولات الاقتصادية الكبرى في العالم وفي مقدمتها الاقتصاد الرقمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي والبيانات.

من ناحيته أشار يونس آل ناصر، الرئيس التنفيذي لمؤسسة دبي للبيانات والإحصاء إلى أهمية توفير بيانات دقيقة عن مختلف القطاعات الاقتصادية ونسب مساهمتهما الإجمالية في النمو الذي تشهده الإمارة، كونها تدعم عملية صُنع القرار وتطوير الاستراتيجيات والسياسات ذات الصلة بما يسهم في تحقيق مستهدفات التنمية في المجالات كافة. وقال سعادته: «إن الزيادة التي تظهرها أحدث البيانات حول اقتصاد دبي، والتي تشير إلى نمو قدره 3.2 % مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي إنما تعطي لمحة حول مستقبل الاقتصاد في إمارة دبي، التي مثّلت على الدوام نموذجاً رائداً في الجاذبية الاستثمارية، ولا سيما في القطاعات الناشئة، كالتكنولوجيا الرقمية وقطاع المعلومات والاتصالات الذي يشكل رافعة التطور في كل القطاعات الأخرى».

وقال هادي بدري، المدير التنفيذي لمؤسسة دبي للتنمية الاقتصادية، ذراع التنمية الاقتصادية لدائرة الاقتصاد والسياحة بدبي: «في ظل توجيهات القيادة الرشيدة وتضافر جهود الشركاء في القطاعين العام والخاص، تمكّنت دبي من تحقيق أداء اقتصادي متميّز في مختلف القطاعات الرائدة والناشئة، وهو ما يعزّز مكانتها مركزاً عالمياً للأعمال والاستثمار.. وقد أثمر التعاون المشترك تحقيق هذا الأداء الاقتصادي القوي، وزيادة معدلات نمو القطاعات الرئيسية لدبي، بما فيها الخدمات اللوجستية والمالية، والتجارة، والعقارات، إلى جانب الحفاظ على المسار التصاعدي للقطاعات التي تتزايد أهميتها مثل الصناعة التحويلية، والمعلومات والاتصالات، وخدمات الإقامة والطعام .

«المركزي الإماراتي» يناقش 50 مبادرة لتصفير البيروقراطية بالقطاع المالي

نظم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ورشة عمل للمنشآت المالية المرخصة العاملة في الدولة لمناقشة الحلول والمبادرات المطروحة لتصفير البيروقراطية في القطاع المالي، بمشاركة ممثلي مكتب رئاسة مجلس الوزراء، واتحاد مصارف الإمارات، وأكثر من 300 مسؤول من البنوك وشركات التمويل والصرافة والتأمين. وتأتي هذه الورشة تنفيذاً لتوجهات حكومة الإمارات بتحقيق مستهدفات برنامج تصفير البيروقراطية الحكومية.

وفي إطار التزامه بتطبيق أفضل الممارسات العالمية للارتقاء بمستوى الخدمات في القطاع المالي، وتعزيز الكفاءة وتقديم خدمات مؤسسية رائدة بمعايير عالية، حرص المصرف المركزي على إشراك المنشآت المالية المرخصة العاملة في الدولة في جلسات عصف ذهني لتصفير البيروقراطية وتقليص الإجراءات على مستوى خدمات المصرف المركزي للمنشآت المالية المرخصة، والخدمات التي تقدمها هذه المنشآت للمستهلكين من المؤسسات والأفراد، والتي أسفرت عن تقديم أكثر من 50 اقتراحاً ومبادرة، أسهمت في إلغاء وتقليص الإجراءات وتسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية والتأمينية، بالإضافة إلى الخدمات المتعلقة بالتراخيص، وغيرها من الخدمات بكفاءة عالية وفترة زمنية وجيزة، مما سينعكس إيجاباً على رحلة المتعاملين والمستهلكين في القطاع المالي.

وقال مساعد المحافظ لشؤون المكتب التنفيذي، أمين عام مجلس إدارة المصرف المركزي، رئيس لجنة تصفير البيروقراطية في المصرف المركزي، إبراهيم الهاشمي: «يأتي برنامج تصفير البيروقراطية الحكومية نتاجاً لتوجيهات القيادة الرشيدة، والتزام حكومة دولة الإمارات الراسخ بإحداث نقلة نوعية في الإجراءات والخدمات الحكومية، وتطوير وتقليص رحلة المتعاملين من حيث الوقت والجهد والموارد، وتخفيف الأعباء غير الضرورية على قطاع الأعمال والأفراد، بما يضمن تعزيز النمو الاقتصادي، والارتقاء بتنافسية بيئة الأعمال».

صافي أرباح «أبوظبي الإسلامي» تتجاوز 3 مليارات درهم في النصف الأول

أعلن مصرف أبوظبي الإسلامي عن نمو قوي في صافي أرباحه بعد الضريبة بنسبة 30 % في النصف الأول، لتبلغ 3.03 مليار درهم، مقارنة مع 2.33 مليار درهم خلال النصف الأول لعام 2023. ساهم النمو القوي في الميزانية العمومية مع التحسن في هامش الأرباح وزيادة الايرادات من الرسوم والعمولات في تحقيق هذه النتائج.

وبلغ صافي الأرباح قبل الضريبة 3.42 مليارات درهم، ما يمثل نموا 40 % مقارنة بالنصف الأول من عام 2023. ووصل صافي الأرباح بعد الضريبة خلال الربع الثاني من عام 2024 إلى 1.58 مليار درهم، ما يمثل زيادة بنسبة 9 % مقارنة مع الربع السابق، و29% على أساس سنوي. وبلغت الأرباح خلال الربع الثاني (قبل الضريبة) 1.78 مليار درهم بزيادة 38 % على أساس سنوي. وسجلت إيرادات المصرف في النصف الأول من العام الجاري، نمواً بنسبة 25 % لتبلغ 5.35 مليارات درهم مقارنة مع 4.26 مليارات درهم في الفترة نفسها خلال العام السابق، وذلك بفضل النمو القوي في جميع قطاعات الأعمال والمنتجات واستمرار الأداء القوي في الإيرادات من الرسوم. وارتفعت إيرادات المصرف خلال الربع الثاني من عام 2024 بنسبة 27 % على أساس سنوي لتصل إلى 2.8 مليار درهم، أي ما يمثل زيادة بنسبة 13 % مقارنة مع الربع السابق.

ونما الدخل من مصادر التمويل بنسبة 13 % على أساس سنوي ليبلغ 3.3 مليارات درهم خلال النصف الأول من عام 2024 مقارنة مع 2.9 مليار درهم في العام الماضي، مدفوعاً بنمو في التمويلات وتحسن الهوامش. ووصلت نسبة هامش صافي الربح إلى 4.6 %، بارتفاع بواقع 19 نقطة أساس على أساس سنوي، مما يعكس ارتفاع العوائد والإدارة المنضبطة لتسعير الأصول والالتزامات.

وسجل الدخل من غير مصادر التمويل نمواً بواقع 52 % في النصف الأول من عام 2024 ليبلغ 2 مليار درهم مقارنة مع 1.3 مليار درهم في العام السابق، مدفوعاً بنمو الرسوم والعمولات بنسبة 28 % من الخدمات المصرفية الاستثمارية والخدمات المصرفية للأفراد والبطاقات. ويساهم الدخل من غير مصادر التمويل بنسبة 38 % من الدخل التشغيلي مقارنة مع 31 % في النصف الأول من عام 2023، ما يعكس استمرار التركيز الاستراتيجي على تنويع الإيرادات.

صافي أرباح بنك دبي الإسلامي يرتفع 8.6 % عن 6 أشهر

سجلت صافي أرباح بنك دبي الإسلامي نمواً بنسبة 8.6% خلال النصف الأول من العام، ليسجل 3.37 مليار درهم (917.5 مليون دولار)، مقارنة مع 3.11 مليار درهم (846.7 مليون دولار) عن الفترة نفسها العام الماضي.

ونمت صافي الإيرادات التشغيلية للبنك بنسبة 8.6% على أساس سنوي ليصل إلى 6 مليارات درهم (1.63 مليار دولار).

كما سجل صافي التمويلات واستثمارات الصكوك نمواً بنسبة 3.8% حتى يونيو الماضي ليصل إلى 278 مليار درهم إماراتي (75.6 مليار دولار).

وصل إجمالي التمويلات الجديدة واستثمارات الصكوك في النصف الأول من عام 2024 إلى43.4 مليار درهم إماراتي (11.81 مليار دولار).

ارتفع إجمالي الدخل في بنك دبي الإسلامي في النصف الأول بنسبة 21.3% إلى 11.29 مليار درهم (3 مليارات دولار) في مقابل 9.3 مليار درهم (2.53 مليار دولار) عن الفترة نفسها.

زادت ودائع المتعاملين بنسبة 5.4% إلى 234 مليار درهم إماراتي (63.7 مليار دولار) حتى تاريخه من العام مع زيادة مساهمة الحسابات الجارية وحسابات التوفير إلى 42%.

قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك دبي الإسلامي عدنان شلوان في بيان»الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية تمثل جزءاً لا يتجزأ من خططنا للنمو، وهو أمر ينعكس بشكل جلي في نمو محفظة موجوداتنا المستدامة بنسبة 9% منذ بداية العام حتى تاريخه. ”

كما شارك البنك في صفقات وتسهيلات مستدامة وخضراء في سوق رأس المال الإسلامي العالمي تزيد قيمتها عن 6 مليارات دولار خلال النصف الأول من العام.

بنك دبي الإسلامي

يعد «بنك دبي الإسلامي» الذي تأسس عام 1975، أكبر بنك إسلامي في دولة الإمارات بأصول تفوق 80 مليار دولار ورأس مال في السوق يزيد على 10 مليارات دولار، حسب موقعه على الإنترنت. ويأتي بنك دبي الإسلامي في المركز 13 ضمن قائمة فوربس لأقوى 50 بنكًا في الشرق الأوسط لعام 2023، وفي المركز 22 ضمن قائمة فوربس لأقوى 100 شركة في الشرق الأوسط بقيمة سوقية بلغت 11.3 مليار دولار.

«أستراتك»: «كونيتكس» تحصل على رخصة تمويل من المركزي الإماراتي

كشفت شركة «أسترا تك»، حصول «كوينتكس“ لمشروعات التكنولوجيا، الشركة الفرعية المملوكة بالكامل للمجموعة، على رخصة شركة تمويل من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، في خطوة مهمة ترسي معياراً جديداً للمشهد المالي في دولة الإمارات.

تتيح الرخصة لمنصة كوينتكس تقديم مجموعة واسعة من خدمات الإقراض والائتمان والتمويل قصير الأجل. هذا يعزز المحفظة المالية التي توفرها ”كوانتكس“ على منصاتها الرقمية المتقدمة. بالإضافة إلى ذلك، تُعد هذه الرخصة أول رخصة شركة تمويل يمنحها المصرف المركزي منذ عام 2016، ما يعكس التزام ”أسترا تك“ الصارم والامتثال للوائح التنظيمية واستثمارها المستمر في هذا المجال لتعزيز الابتكار وتحقيق الاستدامة المالية.

وبناءً على تعميم مصرف الإمارات المركزي رقم 2023/3، تمكّن الرخصة كلاً من «كوينتكس“ و”أسترا تك“ من تقديم مجموعة متنوعة من منتجات الإقراض، بما في ذلك القروض الشخصية مثل قروض المركبات، خدمة الشراء الآن والدفع لاحقاً (Buy Now, Pay Later) وخدمة الإيجار الآن والدفع لاحقًا (Rent Now, Pay Later)، إلى جانب خدمة الإرسال الآن والدفع لاحقاً (Send Now, Pay Later) من خلال منصة PayBy وغيرها. ويمثل هذا التوسع خطوة أساسية نحو تعزيز الشمولية المالية وتلبية الطلب المتنامي على التمويل الأصغر في المنطقة.

وقال عبد الله أبو الشيخ، المؤسس والرئيس التنفيذي لمجموعة أسترا تك: «نجحنا خلال العامين الماضيين في بناء أول منصة فائقة في المنطقة تمنح المستخدمين خدمات مميزة لم تكن متاحة مسبقًا، وفي ضوء دعم مصرف الإمارات المركزي لجهودنا، يتمثل هدفنا الحالي في إحداث نقلة نوعية في هذا القطاع الذي يعاني محدودية الوصول إلى القروض الصغيرة والتمويل“.

«دبي التجاري» يحقق 1.45 مليار درهم أرباحاً صافية للنصف الأول

حقق بنك دبي التجاري صافي أرباح ممتازة بعد الضريبة بقيمة 1,452 مليار درهم للنصف الأول من عام 2024، بزيادة قدرها 30,2 % على أساس ما قبل الضريبة (مرتفعة بنسبة 18,5 % على اساس ما بعد الضريبة) مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2023. ووفقاً للنتائج المالية، فقد ارتفعت الإيرادات التشغيلية البالغة 2,71 مليار درهم بنسبة 10,1 %، نتيجة لارتفاع صافي إيرادات الفائدة، والنمو في إيرادات الرسوم والعمولات، فيما بلغت المصروفات التشغيلية 644 مليون درهم، مرتفعة بسنبة 11 %.

بدورها، سجلت الأرباح التشغيلية 2,066 مليار درهم مرتفعة بنسبة 9,8 %، وبلغت ضريبة الدخل على الشركات 143 مليون درهم. وكما في 30 يونيو 2024، حافظت نسب كفاية رأس المال على مستواها القوي، إذ بلغت نسبة كفاية رأس المال 16,05 %، ونسبة كفاية الشق الأول لرأس المال 14,92 % في حين بلغت نسبة كفاية الشق الأول من رأس المال المشترك 12.83 %، وهي أعلى بكثير من المتطلبات التنظيمية.

من جهته، ارتفع إجمالي القروض بنسبة 7,1 % مقارنة بـ 31 ديسمبر 2023 ليصل إلى 95,2 مليار درهم، وبلغت نسبة التسليفات إلى مصادر الأموال المستقرة 83,63 %، منخفضة بمقدار 362 نقطة أساس مقارنة بـ 31 ديسمبر.

وقال الرئيس التنفيذي للبنك، الدكتور بيرناردز فان ليندر: «حقق بنك دبي التجاري نتيجة مبهرة تعزى إلى النمو القوي للقروض، مع ارتفاع الإيرادات ذات العائدات المتميزة وتحسين جودة الموجودات بشكل عام».

وأضاف: «بلغ صافي أرباحنا بعد خصم الضرائب للنصف الأول من عام 2024 مبلغاً قياسياً قدره 1,452 مليار درهم، أعلى من الفترة المقارنة السابقة بنسبة 30,2 % على أساس ما قبل الضريبة، ويعزى ذلك إلى نشاط أعمال المتعاملين والإيرادات الإجمالية القوية». وأكد أن البنك يواصل تركيزه بثبات على تنفيذ استراتيجيته، وهو في وضع جيد لمواصلة تحقيق أهدافه الإستراتيجية وأدائه عالي الجودة للفترة المتبقية من عام 2024 وما بعده.

«التجاري القطري»: إتمام قرض مشترك بـ500 مليون دولار

أتم البنك التجاري القطري تسهيلات القرض المشترك لأجل لمدة 3 سنوات بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، بقيادة بنك أوف أمريكا، وبنك ميزوهو، وبنك إس إم بي سي، كمنسقين مشتركين ومديري سجلات التسهيل.

وحسب بيان لبورصة قطر الأربعاء، تم إطلاق القرض بقيمة أولية قدرها 500 مليون دولار، واختتم الاكتتاب بفائض كبير مسجلاً 1.015 مليار دولار.

وقرر «التجاري» إنهاء القرض بقيمة أعلى من القيمة الأولية وهي 500 مليون دولار أمريكي، وتم استخدام عائدات القرض لسداد قرض سابق ولأغراض تمويل أعمال البنك بشكل عام.

وقال فهد عبد الرحمن بادار، مدير عام تنفيذي ورئيس الخدمات المصرفيةّ الشاملة والدوليةّ في البنك التجاري:» يعكس الفائض في الاكتتاب بمقدار 2.30 ضعف القيمة الأصلية مع الأسعار التنافسية وتنوع المقرضين ثقة مجتمع المستثمرين الآسيويين في قوة النظام المصرفي في قطر“.

وكانت أرباح «التجاري القطري» قد بلغت في النصف الأول من العام الحالي 1.57 مليار ريال، مقابل صافي ربح بـ1.35 مليار ريال لنفس الفترة من العام الذي سبقه.

الحميدي: بنك التنمية الاجتماعية قدم 7 مليارات ريال لدعم المشاريع بمنطقة القصيم

• خلال استقبال أمير منطقة القصيم الرئيس التنفيذي لبنك التنمية الاجتماعية سلطان الحميدي وقيادات البنك

خلال استقبال أمير منطقة القصيم الرئيس التنفيذي لبنك التنمية الاجتماعية سلطان الحميدي وقيادات البنك

قال الرئيس التنفيذي لبنك التنمية الاجتماعية سلطان الحميدي إن البنك قدم أكثر من 7 مليارات ريال لدعم المشاريع الصناعية والمنشآت الصغيرة ومشاريع رواد الأعمال بمنطقة القصيم، وذلك منذ تأسيس البنك في المنطقة.

وأضاف الحميدي، خلال لقاء مع أمير منطقة القصيم، يوم الثلاثاء، وفقاً لبيان من البنك، أن نشاط مبادرة «جادة 30» التي تقع ضمن مبنى بنك التنمية الاجتماعية في مدينة بريدة، تم تصميمها لتلبية احتياجات رواد الأعمال، وتوفر مساحات عمل ومرافق متنوعة، بطاقة استيعابية تصل إلى 310 زوار.

وأشار أن المنطقة شهدت دعماً في مجال الخدمات غير المالية والأنشطة المجتمعية، وخلال العام 2023، استفاد من ثقافة العمل الحر 4.4 ألف مستفيد من خلال 47 دورة، ومن التدريب المتخصص 4.8 ألف مستفيد عبر 56 دورة، كما استفاد 7.1 ألف مستفيد من نشر ثقافة الادخار من خلال 31 دورة، فضلاً عن الفعاليات التي بلغت 15 فعالية ونشاطاً مجتمعياً مكن 251 أسرة.

واستقبل الأمير فيصل بن مشعل بن سعود بن عبد العزيز أمير منطقة القصيم، الرئيس التنفيذي لبنك التنمية الاجتماعية سلطان الحميدي وعدد من قيادات البنك.

وأكد أمير منطقة القصيم على أهمية الدور الذي يقدمه بنك التنمية الاجتماعية في دعم ومساندة المشاريع في جميع المجالات، والإسهام في تنمية القطاع غير الربحي من خلال عقد الشراكات والاتفاقيات مع مختلف الجهات في القطاعين العام والخاص.

وأعرب عن تطلعاته لمواصلة البنك تفعيل المبادرات التي تحقق أهدافها في دعم مشاريع ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، وإطلاق المبادرات النوعية التي تسهم في إيجاد بيئة استثمارية جاذبة لرؤوس الأموال، مما يعزز من أهداف التنمية المستدامة.

أرامكو أغلى علامة تجارية بالشرق الأوسط بقيمة 41,6 مليار دولار

حافظت شركة أرامكو السعودية على مكانتها باعتبارها العلامة التجارية الأعلى قيمة في الشرق الأوسط، على الرغم من انخفاض قيمة علامتها التجارية بنسبة 8% إلى 41.6 مليار دولار أمريكي.

وجاء انخفاض قيمة العلامة التجارية لـ«أرامكو»، بحسب مؤسسة براند فاينانس؛ إلى تراجع الإيرادات بسبب انخفاض أسعار النفط الخام وانخفاض الكميات المباعة.

وحلت شركة «أدنوك» في المرتبة الثانية كأغلى علامة تجارية في الشرق الأوسط، حيث ارتفعت قيمة العلامة التجارية للشركة الإماراتية بنسبة 7% لتصل إلى 15.2 مليار دولار، لتكون العلامة التجارية الأكثر قيمة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وشهدت العلامة التجارية لـ«أدنوك» تحسناً بمقدار نقطة في مؤشر BSI ليصل إلى 80.2 نقطة؛ مدفوعا بجهودها في إزالة الكربون والتنويع، مما يجعلها أقوى العلامات التجارية للطاقة في المنطقة.

واحتلت شركة الاتصالات السعودية stc «إس تي سي» المرتبة الثالثة بالعلامات التجارية الأعلى قيمة في الشرق الأوسط بقيمة 13.8 مليار دولار، حيث زادت قيمة علامتها التجارية بنسبة 12%، لتصنف على أنها العلامة التجارية الأكثر قيمة في مجال الاتصالات في الشرق الأوسط

وبحسب براند فاينانس، اتبعت شركة الاتصالات السعودية استراتيجية نمو موسعة، مما عزز مكانتها كثاني أقوى علامة تجارية في المنطقة مع درجة مؤشر لقوة العلامة التجارية 88.1/ 100 نقطة، حيث تضم العلامة التجارية الآن نظاما متكاملاً من الشركات التابعة المتخصصة في مختلف القطاعات، إلى جانب خدمات الاتصالات التقليدية، مشيرة إلى أن استحواذ العلامة التجارية على حصة في Telefonica يمثل علامة بارزة أخرى في رحلة نمو stc.

وجاءت شركة e& الإماراتية (المعروفة سابقًا باسم etisalat من e&) في المرتبة الرابعة كأعلى العلامات التجارية قيمة في الشرق الأوسط بواقع 11.7 مليار دولار، ولكنها تعد أقوى علامة تجارية في الشرق الأوسط في جميع الصناعات، حيث تتمتع بدرجة مؤشر قوة العلامة التجارية البالغة 89.4/100 وتصنيف AAA، وهذا يجعلها أيضا أقوى علامة تجارية للاتصالات في العالم.

وتوسعت شركة الاتصالات الإماراتية، من خلال ازدهارها ضمن مجموعة التكنولوجيا الأكبر، في أسواق جديدة من خلال برنامج Partner Market وعمليات الاستحواذ الاستراتيجية، كما تم إجراء استثمارات كبيرة في حملات الاتصال لتعزيز الوعي بالعلامة التجارية وتحول العلامة التجارية من شركة اتصالات تقليدية إلى شركة تكنولوجيا عالمية، لتصبح "e&" كعلامة تجارية مستقلة، الآن العلامة التجارية التكنولوجية الأسرع نموا في الشرق الأوسط بزيادة قدرها 52%.

وتواجد بنك قطر الوطني QNB في المرتبة الخامسة بقائمة أغلى أو أكثر العلامات التجارية قيمة في الشرق الأوسط بواقع 8.4 مليار دولار، يليه طيران الإمارات بقيمة 6.6 مليار دولار، ثم مصرف الراجحي السعودي بواقع 6.4 مليار دولار، وشركة «سابك» السعودية بقيمة 4.9 مليار دولار، والبنك الأهلي السعودي ومؤسسة البترول الكويتية بقيمة 4.4 مليار دولار لكل منهما.

كما حققت قيمة العلامة التجارية لشركة «قطر للطاقة» نموا رائدا في المنطقة بشكل كبير بفضل دمج شركتها التابعة، قطر غاز، في العلامة التجارية قطر للطاقة، وحقق هذا زيادة بنسبة 82% في قيمة علامتها التجارية لتصل إلى 3.2 مليار دولار، ما يجعلها العلامة التجارية الأسرع نموا في الشرق الأوسط، ونتيجة لذلك، ثاني أكثر العلامات التجارية قيمة في قطر.

البنك المركزي التركي يعيد وديعة سعودية بقيمة 5 مليارات دولار

أعاد البنك المركزي التركي وديعة سعودية قيمتها 5 مليارات دولار كانت لديه وتم إنهاؤها بالاتفاق الثنائي المتبادل.

وقال البنك يوم أمس الأربعاء أن الالتزامات الخارجية تحسنت في الآونة الأخيرة بنحو 7 مليارات دولار من خلال تخفيض أرصدة الودائع.

"المركزي التركي» أكد في بيانه، أنه في نطاق إدارة الاحتياطيات تمت مراجعة عمليات شراء الودائع الدولية بهدف تقليل الالتزامات الخارجية.

وأضاف «تم الاتفاق الثنائي على تسوية صفقة وديعة بقيمة 5 مليارات دولار، كانت جرت مع الصندوق السعودي للتنمية العام الماضي.

وبحسب «بلومبرغ"، يمثل سداد هذه الوديعة علامة فارقة إضافية للسلطة النقدية التركية، وسط سعيها لإصلاح الميزانية العمومية، بعد سنوات من التدخل في سوق صرف العملة، ما أدى لانخفاض احتياطي "المركزي" من النقد الأجنبي.

في مرحلة معينة، تجاوزت التزامات البنك بالعملات الأجنبية 60 مليار دولار، غير أنه استطاع عكس هذا الاتجاه بعد تخليه عن السياسات النقدية غير التقليدية العام الماضي، وما أعقب ذلك من سلسلة زيادات في أسعار الفائدة وصولاً إلى بلوغها 50%.

محافظ البنك المركزي فاتح كاراهان صرح بمقابلة مع «بلومبرغ" هذا الشهر: "تخلصنا إلى حد كبير من عمليات المقايضة مع البنوك المحلية، ونقوم الآن بمراجعة اتفاقيات الودائع مع نظرائنا الدوليين".

يرى تيم آش، خبير الأسواق الناشئة في شركة «آر بي سي بلوباي أسيت مانجمنت" (RBC BlueBay Asset Management)، أن سداد الوديعة السعودية «علامة على الثقة، إذ تنتقل تركيا إلى وضع أفضل بكثير بعد أن أصبح صافي الاحتياطي من النقد الأجنبي الآن إيجابياً".

تُقدّر «بلومبرغ إيكونوميكس" أن احتياطي النقد الأجنبي لدى أنقرة ارتفع بمقدار 79 مليار دولار في الربع الثاني، مسجلاً أسرع زيادة منذ 40 عاماً على الأقل. لكن مع ذلك، بلغ صافي الاحتياطي، الذي يستبعد المقايضات مع البنوك التجارية المحلية، حوالي 10 مليارات دولار في الأسبوع الأول من يوليو.

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com

نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

تابعونا: @aleqtisadyahkw

@aleqtisadyahkw

50300624

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

الخميس 19 المحرم 1446 هـ • 25 يوليو 2024 • السنة الثانية | جريدة إلكترونية كويتية يومية متخصصة في مجال الاقتصاد | رقم العدد 106 | عدد الصفحات 18

ما لكم غير الخصخصة يا حكومة!

بقلم – حامد السيف

المدير العام الأسبق لسوق الكويت للأوراق المالية - الرئيس والعضو المنتدب الأسبق شركة الأوسط للاستثمار

إن دور الدولة في بدايات تدفق النفط كان مهما وضروريا في إدارة كل أمور البلد، حيث كان عدد السكان قليلاً وموارد الدولة مجزية، ما أسهم في تحقيق الدولة المدنية الحديثة ووضع كثير من الأسس التعليمية والثقافية والصحية والخدمية والعمرانية، حتى صارت الكويت في تلك المرحلة درة الخليج العربي، وعم الخير على المواطنين من توزيع الثروة حتى صارت الطبقة المتوسطة في الكويت من أكبر الطبقات في المنطقة.

كانت هذه المرحلة مرحلة جيدة ومهمة للدولة في تملك وإدارة الاقتصاد والخدمات، ولكن لم تفهم الدولة المتغيرات التاريخية والتحولات الاجتماعية من ازدياد في عدد السكان وتوسع الدولة في كل المجالات ما أثر في قدراتها على إدارة خدمات الدولة لوحدها، وبدأت الدولة تعاني من تخبط سياساتها من التجنيس العشوائي وقضية البدون وعدم قدرة جهازها المالي والإداري على التعامل مع تلك المتغيرات، ما أوقع الدولة في إرباك حقيقي بسبب تملكها وإدارتها لكل المؤسسات الاقتصادية والخدمية.

لذلك بدا عليها صعوبة تنفيذ خططها التنموية والسيطرة على تلك الاختلالات، ودفعها إلى الصرف غير الواقعي للتغطية على المشاكل الاقتصادية والخدمية والاجتماعية، ما صعب عليها الاستمرار في الصرف غير المبرر بسبب إصرارها على الإدارة والتملك لوحدها من دون القطاع الخاص.

إن الدولة لم تفهم حجم المتغيرات التي حصلت ولم تتفاعل معها ولم تقم بالانحناء لها لوضعها في إطارها الصحيح حسب المرحلة الجديدة والاقتداء بما مرت به دول العالم المتقدمة في ذلك التغيير الجوهري والمهم في تقدمها. كان يجب على القطاع الخاص أن يتقدم لأخذ الدور المطلوب منه في إدارة الخدمات واستيعاب مخرجات التعليم من أجل تخفيف العبء على الدولة. واليوم ليس لنا حل غير العودة إلى القطاع الخاص عن طريق التخصيص العلمي المجرب في كثير من دول العالم الناجحة. إن التخصيص العلمي المدروس الشفاف صار هو الحل الوحيد والمطلوب للمرحلة المقبلة لنقل العبء من الدولة إلى المستثمر المحلي والأجنبي حتى نسير في الطريق الصحيح لخدمة مستقبل هذا البلد الطيب. والله المستعان..

الاقتصادية ALEQTISADYAH | الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com | رئيس التحرير هشام الفهد: editor@aleqtisadyah.com | نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com | للتواصل: 50300624 | مدير التسويق والعلاقات العامة: جميل بردى | @aleqtisadyahkw

جريدة اقتصادية الكترونية يومية تصدر كل يوم صباحاً بنظام PDF